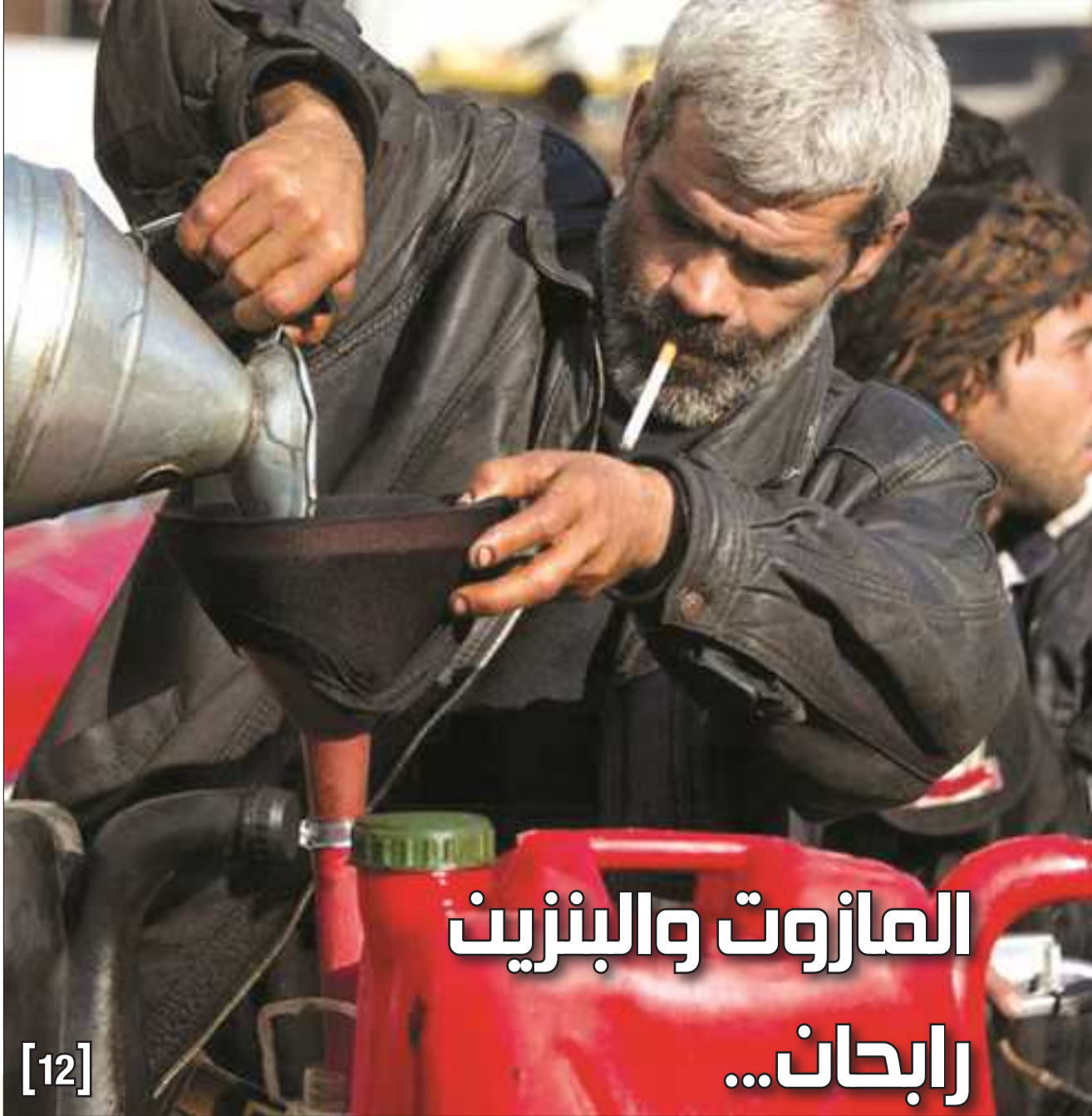




كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

كاسيون

اسبوعية - 24 صفحة • العدد «50» ل.س • دمشق ص.ب «35033» • تليفاكس «00963 11 3120598» • بريد إلكتروني: general@kassioun.org



المازوت والبنزين رابحان...

[12]

الافتتاحية

توتير جديد تراجع جديد

يشهد الوضع الإقليمي محاولات جديدة لرفع منسوب التوتر، من خلال حملة دعائية واسعة، عن احتمال اشتعال حرب إقليمية، تنذر بـ«قيام الساعة»! ليس خافياً على أحد، أن العديد من مظاهر هذا التوتير مصنعة ومفتعلة، لاسيما، وإن إمكانية تحقيق هذا الاحتمال قريبة إلى الصفر، في ظل التوازن الدولي الجديد، فألى ماذا تسعى قوى الحرب، من وراء هذه اللغة الحربية، وإلى أين يتجه المشهد الإقليمي؟

تحاول قوى الفاشية و الحرب، من خلال تنشجين الأجواء إلى التعويض عن الخسارة الاستراتيجية التي لحقت بها بعد اندحار داعش في كل من سورية والعراق، والتي كانت تعتبر يدها الضاربة والحامل السياسي والعسكري، في تعميم الفوضى. تأتي محاولات التوتير الجديدة، بعد فشل محاولة تفجير صراع قومي في العراق، واضطرار كل من الحكومة المركزية، وحكومة إقليم كردستان اللجوء إلى طاولة التفاوض في حل الخلافات القائمة. وصول الخيار السعودي في اليمن إلى طريق مسدود، وعجزه الواضح عن إنجاز المهمة الموكلة إليه.

تزايد الانقسام، والتفكك في الحلف الإقليمي لقوى الحرب، سواء كان بين بلد وآخر من بلدان هذا الحلف، أو داخل البلد الواحد.

فشل القوى الفاشية في الإدارة الأمريكية، من التنصل من الاتفاق النووي مع إيران، لابل إن هذه المحاولة، فرضت عليها المزيد من العزلة، حتى مع أقرب حلفاء الولايات المتحدة التقليديين.

تزايد فعالية الدور الروسي، ودخوله على خطوط مختلف الأزمات بما فيه الخلاف الإيراني السعودي، مع ما يعنيه ذلك من إمكانية الوصول إلى حلول عقلانية متوازنة، تقطع الطريق على قوى الحرب التي تستثمر في هذه الأزمات، والخلافات القائمة بين بلدان المنطقة، للحفاظ على هيمنتها.

تعزيز وتثبيت خيار الحل السياسي كحل وحيد لازمة السورية، والضغط الروسي المتواصل، والحلول الإبداعية المتلاحقة لإزالة ما تبقى من العراقيل، أمام جولة جنيف المرتقبة في الثامن والعشرين من الشهر الجاري، وتجسيد نموذج عملي لحل الأزمات في ظرف التوازن الدولي الجديد.

جرى افتعال هذا التصعيد، بعد إعلان العديد من الدول ذات أوزان اقتصادية كبيرة عن سعيها إلى التخلي عن الدولار، وطرده من عملية التبادل، وما يحمله ذلك من مخاطر على هيمنة الدولار على سوق العملات، وبالتالي افتضاح عورة الدولار، باعتباره أخطر أداة «نصب وسلطة» في التاريخ البشري.

إن التلويح بحرب واسعة، في الطرف الراهن، لا يتجاوز عتبة الألاعيب الجيوسياسية لقوى الحرب، عبر توريط قوى ودول بصراعات جديدة، بغية التغطية على تراجعها العام، بعد تساقط أدوات هيمنتها الواحدة تلو الأخرى، أما ارتكاب حماقة، جزئية وموقته من هذا النوع، باعتبارها «صفة ملازمة للرأسمالية المأزومة» فلن تؤدي إلا إلى المزيد من التراجع، وافتقاد المزيد من الأوراق، وعليه، فإن حث السوريين السير باتجاه الحل السياسي، على أساس القرار الدولي 2254 هي مهمة مستمرة وقائمة، وبكل ما تعنيه، من إيقاف الكارثة الانسانية، ومحاربة الإرهاب، والتغيير الوطني الديمقراطي الجذري والشامل.

شؤون عمالية



العمال محرمون
من كل شيء!

02

ملف «سورية 2017»



ما يجري نتيجة انقسامات
داخلية أمريكية وسعودية

08

شؤون محلية



قطن الرقة
حسابات الحقل والبيدر؟

09

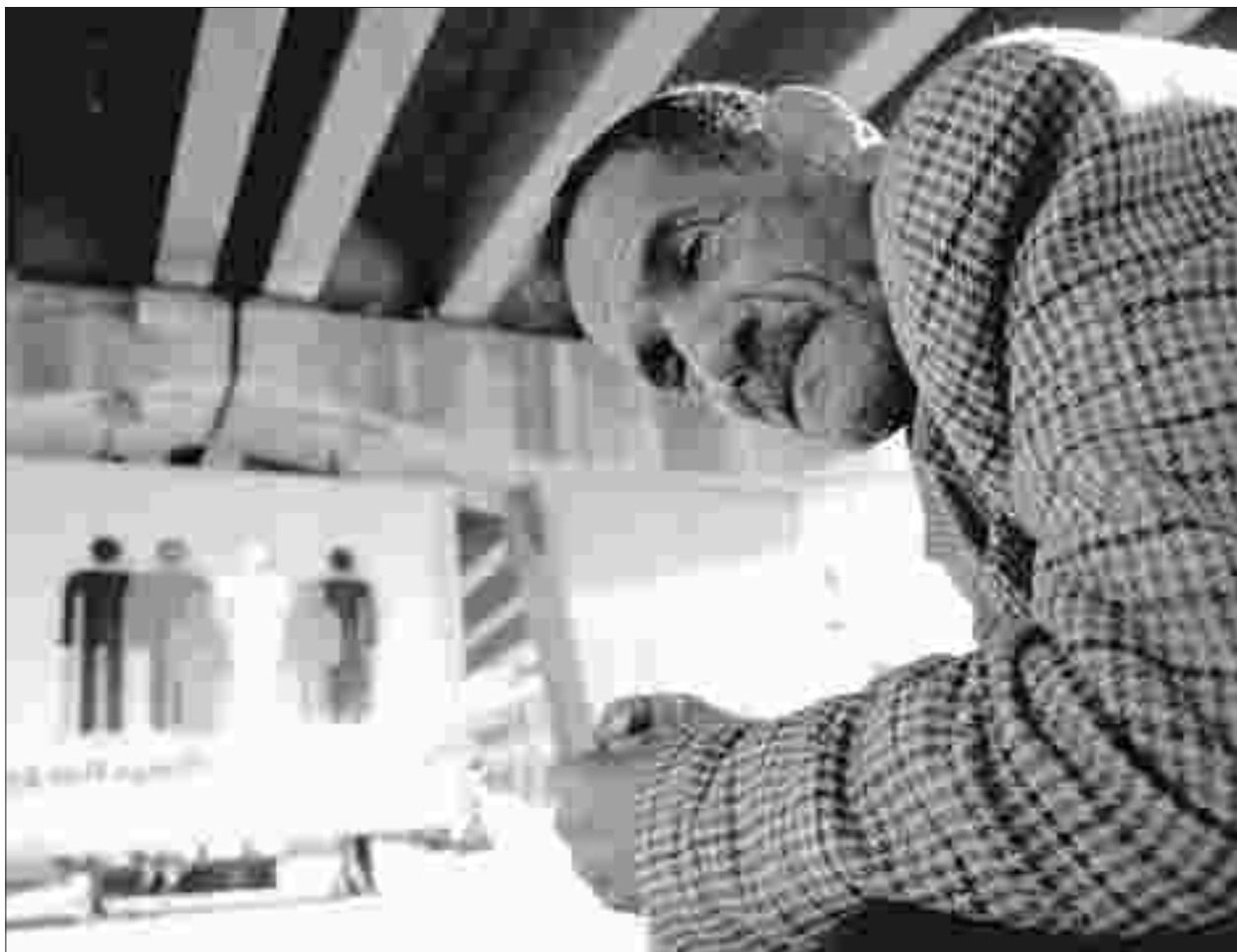
شؤون عربية ودولية



عقلاء في عالم مجنون

20

العمال محرمون من كل شيء!



لا يحق لذوي الدخل المحدود الحصول على قرض، لأن رواتبهم لا تكفي لسداد أقساط القرض، بهذا الكلام الواضح والصريح حرم حاكم مصرف سوريا المركزي 90% من السوريين من إمكانية الحصول على قرض، وحصر الاستفادة من هذه القروض بـ 10% من السوريين ومن هم ليسوا بحاجة أصلاً للقروض، بل كانوا هم السبب في خسارة المصارف الحكومية وتراجع السيولة لديها، ومع ذلك لم نسمع بأنه تمت محاسبة أي واحد منهم أو توقيفه أو حرمانه من الاقتراض، لا بل كان البعض يتناول على إدارات البنوك لمجرد مطالبته بتسديد أقساطه! ومع ذلك يحصلون دائماً على مراسيم إعفاءات واحداً تلو الآخر.

■ ميلاد شوقي

القانون يطبق على الفقير فقط!

في المقابل تم التشدد مع أصحاب الدخل المحدود الذين سحبوا قروضاً سكنية قبل انفجار الأزمة ولم يستطيعوا السداد، فهؤلاء تم طردهم من منازلهم، وبيعت في المزاد العلني لصالح المصارف، ولم تتم مراعاة أوضاعهم المعيشية السيئة، مع العلم أن قرضاً واحداً لبعض التجار يساوي القروض السكنية جميعها لا بل في أحد المصارف الحكومية فاق أحد القروض الاستثمارية نسبة 05% من سيولة المصرف، وبشكل مخالف لتعليمات مجلس النقد والتسليف، وهو ما تسبب في وصول البنك إلى حافة الإفلاس، وحاول المصرف تعويض نقص السيولة لديه من رواتب الموظفين الموظنة لديه.

الفقير إلى الشارع والتجار إلى إعادة الإقراض!

أعلن منذ أيام عن قيام أحد رجال الأعمال من محافظة طرطوس بدفع قيمة القروض السكنية المتعثرة لبعض أسر الشهداء، لوقف إجراءات الحجز والبيع لصالح البنك العقاري، فالحكومة لم تجد سوى هؤلاء لكي تحصل أموالها منهم، وبدل أن تعفيهم من قيمة القروض، أو تؤجل استحقاقها على الأقل، قررت رميهم في الشارع وتركت مصيرهم للمحسين!

رغم تراجع حاكم المصرف عن

تصريحاته السابقة، واعتذاره عنها بعبارات وشعارات وطنية من الطراز الأول، إلا أنه لم يتراجع عن قراره وكالعادة، المواطنون لا يأخذون من الحكومة سوى الشعارات والعبارات الفارغة، والثروة تبقى لأصحاب الطبقة المخملية.

المضحك في تصريحات الحاكم المتكررة، مطالبته للمواطنين بالتوقف عن الادخار تحت البلاطة، وكأن الحاكم نسي تصريحه السابق، فكيف يمكن حرمان شعب من الاقتراض لأن راتبه لا يكفي أن يدخر تحت البلاطة؟ وهل تركت السنين السبع العجاف التي مرت شيئاً تحتها أساساً؟

ماذا يبقى من الأجر ليدخر!

نقيب الصاغة من جهته، لاحظ ندرة بيع الليرة الذهبية أو الأونصة للمواطنين بالفترة الحالية بسبب الابتعاد النسبي عن الادخار بالذهب والدولار حسب زعمه، كأن كلام النقيب يحتاج لتصويب، لأن المواطن من زمان نسي شيئاً اسمه ادخار «مو بس بالذهب بل بأي شيء»، حتى على مستوى الخبز أصبح المواطن يشتري ما يكفيه ليوم واحد فقط.

وبدل كلمة ادخار، كان على النقيب أن يستبدلها بعبارة أصبح منها وهي: المضاربة، وكلمة المضاربين بدل المواطنين، هؤلاء الذين جمعوا ثرواتهم على حساب لقمة الشعب، ومن خلال مضاربتهم التي تسببت بانخفاض قيمة العملة وارتفاع الأسعار.

إذا كانت الحكومة تلاحظ أن مستوى الأجور المتدني جداً، بات يشكل عائقاً أمام أية خطوة تتخذها بسبب التراجع الكبير في معدلات الاستهلاك في الداخل، فلماذا لا تعدل سياساتها تجاه الأجور؟ أم أن هذا المستوى من الأجور يناسب أصحاب الربح، ويزيد من أرباحهم، ومع ذلك تبقى الأموال العامة والثروة حكراً لهم فقط، والقوانين والقرارات تصدر خدمة لمصالحهم، أما بقية أفراد الشعب، وما يعانیه ذو الدخل المحدود، فهم خارج الاهتمام الحكومي، وليس لهم حق بالأموال العامة، والحكومة ليست معنية بتحسين وضعهم المعاشي، وليست مسؤولة عن مشاكلهم وأزماتهم.

فما من أزمة دخلت فيها البلاد إلا وخرجت الحكومة تبرئ نفسها، وترمي بالمسؤولية الكاملة على المواطنين المتهمين بإيهاهم بالفساد. فمن أزمة الكهرباء إلى أزمة الغاز والمواصلات، وأخرها كان تحميل وزير الإسكان مسؤولية أزمة السكن إلى المواطنين أنفسهم، بسبب كثرة أفراد الأسرة حسب ادعائه.

العمال يعملون بوطنيتهم ولكن ماذا يطعمون أولادهم؟

إذا ما تقدمت منظمات العمال للحكومة بمطالب ذوي الدخل المحدود فإنها تكرر عليهم الأجوبة نفسها لا توجد موارد، علينا ضغط النفقات معجونة طبعاً ببعض الشعارات عن الوطن والوطنية، بالإضافة إلى بهارات عن فوائد الصبر والتحمل.

بصراحة

■ محمد عادل اللحام



حرب الأجور إلى أين؟

يزداد تواتر التصريحات التي يطلقها أركان الحكومة المعينون بقضية الأجور مؤكدين رفضهم الشديد لأيّة زيادة يحلم بها العمال، وكل العاملين بأجر في المدى المنظور والبعيد، كما صرح وزير المالية، وقبله عدة وزراء آخرين حيث قال وزير المالية: «زيادة الأجور والرواتب ليست في سلم أولوياتنا الموضوعية في بيان الحكومة للسنة المالية القادمة» ولكن سيادته لم يقطع الحبل بنا في منتصف البحر نحن أصحاب الأجور بل أعطانا «الأمل» بأن الحكومة ستصحب «اهتمامها» على تحسين الوضع المعيشي عبر التوظيف الذي ستقوم به الحكومة، ولكنه لم يقل لنا كم عدد العاطلين عن العمل، وما الرقم من العاطلين عن العمل الذين سيجري توظيفهم، وفقاً لخطة الحكومة التي ستحسن من الوضع المعيشي للأسر الفقيرة، وهل التوظيف الجديد سيتم على أساس الحد الأدنى للأجور الحالي «16,175» ل.س وهو المبلغ الذي لا يكفي لسداد قيمة ثمن الخبز فكيف سيكفي لتحسين المعيشة؟

اجتماع مجلس الاتحاد العام للنقابات الأخير، كان القاسم المشترك للمداخلات أمام الحكومة، هي: قضية الأجور والمستوى المعيشي، الذي يزداد سوءاً ولكن الحكومة كما فعلت الحكومات السابقة كلها، التي كانت تحضر مثل هذه الاجتماعات، سوفت الموقف وأعطت الوعود غير الملزمة لها في زمن أو وقت. وانفض الاجتماع دون انتزاع هذا المطلب، الذي هو أبو المطلب وخرج النقابيون بخفي حنين.

لماذا الحكومة لا تريد زيادة الأجور؟ هل هو نقص حقيقي في الموارد، أم أن الحكومة لها مارب أخرى؟

تجمع التقارير والدراسات الاقتصادية، أن حجم التهرب الضريبي يقارب الـ 30% من الدخل الوطني، والفساد له حصة كبيرة مشابهة، والتهرب الجمركي له حصة، وهناك مطارح أخرى يمكن أن تدخل في بند الموارد، ليست هذه المطارح يمكن اللجوء إليها لتمويل زيادة الأجور؟ أم أن هذه المواقع ممنوع الاقتراب منها، وأن الاقتراب من جيوب العمال والفقراء هو الأكثر إمكانية في تحصيل الضرائب على الأجور، وما يدفع بالإضافة لهذا الضرائب على فواتير الكهرباء والماء والهاتف وخلافه؟ فكم سيبقى من أجور العمال لمعيشتهم التي تريد الحكومة «تحسينها» وفقاً لما يقوله أصحاب الحل والعقد في زيادة الأجور: إن معادلة الدخل الوطني المكونة أساساً من الأجور والأرباح، توضح مقدار الظلم الواقع على الفقراء، ومنهم: العمال مقابل الاغتناء الفاحش لأصحاب الربح، فهل سيديم هذا الظلم؟ سنعيش ونرى إلى أي منقلب سينقلبون؟

ما من أزمة دخلت فيها البلاد إلا وخرجت الحكومة تبرئ نفسها وترمي بالمسؤولية الكاملة على المواطنين المتهمين بإيهاهم بالفساد

الإعلام التقدمي وحق الإضراب

لعب الإعلام التقدمي والنقابي بشكل عام، والصحف الشيوعية بشكل خاص، في تسليط الضوء على نضال العمال من أجل حقوقهم مثل: زيادة الأجور وساعات العمل الثماني، وتوزيع عادل للحوافز الإنتاجية والمكافآت، وغير ذلك من المطالب.

■ إيفان علي

افتتح إضراب عمال سكك الحديد عام 1912 مرحلة جديدة من حياة الطبقة العاملة السورية، انتقلت بعدها من المرحلة الجنينية إلى مرحلة النضال المفتوح، الذي تصاعد في العشرينات والثلاثينات مع صدور أولى الصحف الشيوعية في البلاد، التي حملت لواء الدفاع عن المطالب المحقة للعمال الجياع والعاطلين عن العمل حتى اليوم.

صحف القرن العشرين

جاء في العدد الأول من جريدة الإنسانية عام 1925: «الإنسانية هي جريدتك أيها العامل، فأقرأها وأعطاها لغيرك ليقرأها» ونشرت في العدد نفسه أخباراً عن مظاهرات عمال بيروت واحتفالات الأول من أيار، بينما دافعت صحف العمال وصوت العمال والفجر الأحمر عن نضال العمال في سبيل حقوقهم 1930-1933. دعت جريدة نضال الشعب في عددها الأول عام 1934 للتضامن مع عمال نسيج حلب المضربين. أما صحيفة صوت الشعب اليومية فكانت تغطي الإضرابات اليومية للعمال، مثل: افتتاحية العدد الصادر يوم جلاء المستعمر الفرنسي عن سورية بعنوان «إضراب عمال الترامواي مستمر بهدوء ونظام وتضامن قوي بديع». كذلك كان عنوان افتتاحية العدد الصادر يوم 21 نيسان 1946: «إضراب عمال الكهرباء في يومه الثامن، الشعب يؤيد عمال الكهرباء ويحتج على إهمال مطالبهم، برقيات الأحياء والنقابات لرجال الحكومة».

انتصر 1500 عامل زراعي في ريف مدينة سلقيين بعد شهرين من الإضراب عن العمل من أجل زيادة أجورهم بالتزامن مع صدور العدد الأول من جريدة النور اليومية عام 1955، وكانت جريدة نضال الشعب نصف الشهرية تنشر أخبار إضرابات عمال نسيج حلب 1967، وعمال سد الفرات وعمال الباصات والنقل الداخلي بدمشق 1969 وعمال الإنشاءات 1978 وموظفي مشافي دمشق وحقل نفط الرميان 1979، وعمال نسيج دمشق وتبغ اللاذقية 1988.

صدر العدد الأول من جريدة الحياة النقابية عام 1981 تضمن أخباراً عن إضراب العمال في شركة حديد حماة، ومعمل إطارات حماة وأسمدة حمص، أما العدد الثاني في العام نفسه تضمن مقالاً عن إضراب عمال مطحنتي بردى والجولان في دمشق، وعمال معمل إسمنت طرطوس، ونفط الرميان. ونشرت جريدة قاسيون عن إضرابات عمال البناء والملاعب والمسالخ وغيرهم في دمشق 1987 - 1988.

جريدة قاسيون

لعبت جريدة قاسيون دوراً مهماً في نشر البرنامج العمالي الذي كان يعبر عبر نقاطه البرنامجية التي تضمنها «الاقتصادي- الاجتماعي- السياسي- والديمقراطي النقابي» حيث أكدت على ضرورة وأهمية وجود برنامج انتخابي يتقدم به المرشح، أو مجموعة المرشحين، لفتح المجال للاختيار ومن ثم المحاسبة على أساس ما قدم في البرنامج، وكما أكدت على أن المنطق السائد



النور، نضال الشعب» للدفاع عن مطالب الطبقة العاملة السورية.

يمكننا القول: إن جريدة قاسيون هي الوسيلة الإعلامية الوحيدة التي كانت صوتاً لإضرابات العمال في سورية بين عامي 2001-2017، وكذلك كانت صوتاً للدفاع عن حق العمال في الإضراب عن العمل حتى تثبت هذا الحق في دستور عام 2012 ولم تتوان في الدفاع عنه في مختلف المؤتمرات العمالية والنقابية حتى اليوم.

هكذا كانت «قاسيون» وما تزال تشق طريقها نحو الغد على هذا الطريق صوتاً للمنهويين السوريين بمختلف شرائحهم.

في الانتخابات النقابية على أساس القائمة المغلقة التي مضمونها مصادرة إرادة العمال في اختيار مرشحهم المختبرين والمعروفين من قبلهم، لا يمكن أن يدفع هذا باتجاه وصول قيادات نقابية نوعية، يمكنها الدفاع عن الحقوق الجذرية للطبقة العاملة، كما حصل في الدورة الانتخابية الحالية التي قاربت على نهايتها حيث التبرير كان: الظروف لا تسمح بانتخابات.

واصلت جريدة قاسيون في القرن الواحد والعشرين السير على خطا شقيقاتها السابقات في القرن العشرين: «الإنسانية، صوت العمال، الفجر الأحمر، صوت الشعب،

الطبقة العاملة



الجزائر - اعتصام مرتقب

أعلن المجلس الوطني لنقابة عمال التربية في الجزائر في بيان أصدره يوم 5 تشرين الثاني، عن «تنظيم وقفة احتجاجية، بكل المؤسسات التربوية تعبيراً عن رفض سياسة الوزارة بخصوص عملية الإصلاح التربوي، بتاريخ 15 تشرين الثاني، وأعلن المجلس الوطني عن المشاركة في «الاعتصام تحقيقاً للمطالب المرفوعة، وتفويض المكتب الوطني لاتخاذ القرارات والإجراءات المناسبة، في إطار التنسيق النقابي».

جاء ذلك في أعقاب الاجتماع الوطني للتكتل النقابي، الذي ندد «بالسياسات الاجتماعية والاقتصادية المعتمدة من الحكومة، والتحذير من استمرار التوزيع غير العادل للثروة، مع إلزامية فتح شراكة فعلية من خلال حوار وتفاوض اجتماعيين حقيقيين.

السعودية - اعتصام العمال الوافدين

تجمع العشرات من عمال شركة نهضة الإعمار إحدى شركات مجموعة البيان القابضة يوم 2 تشرين الثاني أمام مبنى محافظة المجاردة، وكان عدد من عمال الشركة قد دعوا إلى التجمع ومطالبتهم بصرف رواتبهم المتأخرة منذ 11 شهراً.

وتحدث أحد المهندسين في الشركة، حيث قال: «كيف نستطيع أن نوفر أبسط متطلبات الحياة، ونحن بدون رواتب، ونحن معنا عائلاتنا وأبنائنا في المدارس» وذكر أن الشركة قامت بتسريح نسبة كبيرة من الموظفين بشكل تعسفي ورفضت إعطاءهم مستحقاتهم.

كما طالب العمال بصرف رواتبهم ليتمكنوا من الصرف على عائلاتهم.

فلسطين المحتلة - وعد بلفور

أكد الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين: تمسكه بحقوق الشعب الفلسطيني، ورفضه للسياسات البريطانية السابقة والحالية مضيئاً: أن التمسك بمطلب اعتذار بريطانيا عن هذه الجريمة التي اقترعتها، مطلب فلسطيني لا يمكن التنازل عنه.

وحياً للاتحاد باسم عمال فلسطين: موقف اتحاد نقابات عمال بريطانيا الراض لاحتفالات حكومة بريطانيا بمئوية الوعد المشؤوم، ومطالبتها بالاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني.

كما شهدت العديد من العواصم العربية والدولية، فعاليات احتجاجية تنديداً بالوعد الذي أقام بموجبه الاحتلال الإسرائيلي «دولته» على أرض فلسطين التاريخية، ورفع المتظاهرون لافتات تندد بدور بريطانيا في معاناة الشعب الفلسطيني.

المغرب - مصانع المغرب

يواصل عمال شركة مصانع المغرب بعين في الدار البيضاء إضرابهم عن العمل منذ يوم 20 تشرين الأول الماضي، من أجل إجبار الإدارة على قبول ملفهم المطالب، لأنه لم يتم فتح حوار من قبل إدارة الشركة يفضي لنتائج مشجعة.

وكشف أحد العمال المضربين، أن محاولة إدارة المصنع والسلطات المحلية وقف الإضراب واستئخاف الإنتاج في أكثر من مرة، باءت بالفشل إضافة إلى أن الإضراب تطور إلى حملة اعتصامات.

يذكر أن السبب الرئيس للإضراب هو: محاولة الإدارة إقصاء النقابيين، ونقل آليات العمل لجهات مجهولة، بالإضافة لتبني الشركة سياسة جديدة تضر بالعمال القدامى.

حديد حماة..

«لا تدق الحديد وهو حامي!»



شكاوى عديدة وجهها عمال «الشركة العامة للمنتجات الحديدية والفولاذية» في حماة عبر قاسيون، مطالبين الجهات المعنية برفع الظلم الممارس ضدهم منذ تسعة أشهر، والسطور التالية تنقل بإيجاز بعضاً مما رواه عمال الشركة عن جانب من معاناتهم.

الشركة بأمس الحاجة
اليوم إلى كادر عمالي
مؤهل ينهض بالإنتاج
على أكمل وجه للإيفاء
بمتطلبات المرحلة
المقبلة

تحسين الإنتاج، وتوظيف أكبر عدد ممكن من المواطنين، وبالتالي رفع مستوى دخل الأسرة السورية، على اعتبار أن بديل الزيادة النقدية في الرواتب يتمثل بتحسين المستوى المعيشي للمواطن، كيف يمكن فهم هذا التصريح بالتزامن مع تخلي واحدة من أهم الشركات في مرحلة إعادة الإعمار المقبلة عن العشرات من عمالها دون مبرر منطقي؟

لا غنى عنها

مما لا شك فيه، أن صناعة الحديد والصلب من أهم الصناعات التي يفترض أن تقوم عليها إعادة الإعمار، وهو ما يستدعي إيلاءها أهمية استثنائية، أضف إلى ذلك قيام الشركة بتوقيع عقد مع شركة هندية العام الماضي، وهو ما يعني أن الشركة بأمس الحاجة اليوم إلى كادر عمالي مؤهل ينهض بالإنتاج على أكمل وجه، للإيفاء بمتطلبات المرحلة المقبلة، وبالعقد الموقع مع الشركة الهندية على حد سواء، فأين شركة حديد حماة من ذلك كله؟

ترك الشركة، في حين واصل آخرون عملهم متمسكين بوعود التثبيت التي تلقوها بسخاء. لكن الأمر ذاته تكرر مرة أخرى كما يؤكد العمال، إذ حصلوا مجدداً على عقد لثلاثة أشهر مقابل أجر لا يقارن بعملهم في هذه المهنة الشاقة والخطرة.. فماذا حدث للعمال بعد تسعة أشهر من التسوييف؟ يقول العمال: إن الإدارة أبلغتهم عن قرار إلغاء المسابقة، ليجدوا أنفسهم هكذا وبكل بساطة بلا عمل ولا تثبيت، ولا حتى تعويض، ما أثار استياءهم إلى أبعد الحدود، لينقسموا ما بين لائم للإدارة على الخطأ الذي اقترفته، ومتهم لها «بخداع العمال» لتشغيلهم بأبخس الأجر.

تناقضات

ما جرى مع العمال طبقاً لرواياتهم مناقض تماماً لتصريحات وزير المالية الأخيرة والتي أكد فيها بعد نفيه أية زيادة مقبلة على الرواتب. أن مساعي الحكومة تنصب على

سمر علوان

وعود بلا طائل

يروى العمال: أن المشكلة بدأت منذ نحو تسعة أشهر، حين أقامت الشركة مسابقة للتعاقد مع عدد من العمال، ولأن المعمل في أمس الحاجة إلى الانطلاق بالعمل دون تلكؤ، اتخذت الإدارة قراراً بتوقيع عقود مدتها ثلاثة أشهر مع هؤلاء العمال، ريثما يتم الحصول على الموافقات الأمنية اللازمة لتثبيتهم، واضطر العشرات من العمال إلى القبول بالأمر على مضض، رغم أن أجورهم هزيلة للغاية، أملاً في تثبيتهم وبالتالي رفع أجورهم فيما بعد.

وبعد انقضاء الأشهر الثلاثة، تفاجأ العمال بأن الموافقات الأمنية لم تنجز بعد، فما كان من الإدارة إلا أن استحصلت على استثناء من الوزير للسماح بمنحهم عقوداً أخرى مدتها ثلاثة أشهر أيضاً! في المحصلة شعر كثير من العمال بالغبن وبأنهم تعرضوا لشكل من الخداع وقرروا

من أول السطر

■ نبيل عكام

اتفاقيات العمل العربية / 3 /

صدرت الاتفاقية رقم / 16 / عن منظمة العمل العربية عام 1983 بشأن الخدمات الاجتماعية للعمال.

بهدف تأمين الاستقرار للعمال الذي يعود بالفائدة العامة على الاقتصاد الوطني من خلال تحسين جودة الإنتاج وزيادته. عرفت الاتفاقية في الباب الأول منها، الخدمات الاجتماعية العمالية التي تقدم للعمال: خدمات السكن والانتقال والتغذية والتثقيف ودور الحضانة إضافة للخدمات التي تساهم في رفع المستوى الصحي والثقافي والاجتماعي للعمال وتحسين بيئة العمل.

حيث أكدت الاتفاقية على إلزام المنشآت الكبيرة توفير دار حضانة لأطفال العاملات، تتوفر فيها الشروط الصحية والفنية إضافة إلى التربوية. إقامة ناد للعمال يقضون فيه أوقات فراغهم، يحوي برامج ثقافية واجتماعية ورياضية. تأمين وسائل النقل من أماكن السكن إلى مكان العمل، في الذهاب والإياب وخاصة في المنشآت البعيدة عن مكان سكن العمال.

تتكفل المنشآت في مناطق التجمع الصناعي أو التجاري، تكاليف مركز الخدمات الاجتماعية العمالية ونفقات تشغيلها، ومهمة هذه المراكز الاجتماعية: تقديم الخدمات الرياضية والاجتماعية والثقافية، كذلك تأمين دار حضانة لأطفال العاملات، ومتابعة مشاكل العمال الفردية ومساعدتهم على حلها. أما في التجمعات الصناعية التي تكون بعيدة عن مراكز المدن، عليها توفير السكن اللائق للعمال المتزوجين وغير المتزوجين، وتأمين مركز استهلاكي يؤمن حاجات العمال كافة، من البسة وغذاء وأدوات منزلية وغيرها من السلع الضرورية بأسعار مخفضة. وأيضاً إنشاء مدارس مجانية لمرحلة التعليم الأساسي لأبناء العمال.

فيما يتعلق بالخدمات التي يقدمها التنظيم النقابي للعمال أوضحت المادة / 19 / من الاتفاقية: على التنظيم النقابي إقامة صناديق مساعدة يشترك فيها العمال أعضاء النقابة، وتقدم للعضو مساعدات في حالة زواجه أو أحد أفراد أسرته، وفي حالة الوفاة، أو العجز وغيرها من المساعدات.

تشكيل مكتب قانوني لتقديم المساعدة للعمال والاستشارات القانونية والمساعدة القضائية التي يحتاجها العامل. إقامة مستوصف لتقديم العلاج لأفراد أسرة العامل وتقديم الرعاية الصحية والطبية اللازمة.

تثقيف العمال بمصالحهم وحقوقهم الطبقة الاجتماعية والاقتصادية والقانونية، وكذلك المهنية.

وأشارت المادة / 20 / من الاتفاقية إلى وجوب مساهمة الدولة وأصحاب العمل بالدعم المالي في نشاط النقابة لخدماتها الاجتماعية.

وفي الباب الثالث من الاتفاقية، أكدت على ضرورة إنشاء مجلس أعلى للخدمات الاجتماعية العمالية، مهمته متابعة مراكز المدن وتقديم الدراسات والبحوث الضرورية لتطوير عمل هذه المراكز، وإعداد القواعد والنظم التي تكفل رعاية العمال ونشر الوعي العام لحقوق العمال ومصالحهم المختلفة.

تركيا - مصر - السعودية:

بين ظل أمريكا... ونفقتها؟



ثورتان في مصر، وإزاحة واجهتين من وجوه الحكم، فمحاولة انقلاب في تركيا، ثم انقلاب مبطن بل وشبه معلن في السعودية وهلم جراً... تهتز أركان الاستقرار القديم للأنظمة الإقليمية في منطقتنا، وتبدأ وستستمر عملية السعي إلى ولادة الجديد، في المنطقة الأكثر توتراً في العالم، والتي لم يهدأ الصراع فيها منذ ما بعد الحرب العالمية الثانية.

عشائر محمود

«الشرق الأوسط» كما تسميه الأدبيات السياسية للمراكز الغربية، أصبح واحداً من أهم النقاط الجيوسياسية العالمية التي يتطهر فيها الصراع العالمي، وميزان القوى الدولي، فمنذ أن أصبحت خريطة العالم بالنسبة للغرب، أكثر من مناطق تقاسيم نفوذ بين قوى الإمبريالية، وأصبحت مضطرة للتعامل مع وجود البديل السوفييتي، أصبحت منطقتنا في قلب الصراع: جغرافياً وسط العالم، واقتصادياً خزان نفط هائل في عصر هيمنة الدولار العالمي، الذي انتشر مكتناً على قوة الذهب الأسود المتفجر في المنطقة، كما اتكأ على السلاح والمؤسسات الاقتصادية الأمريكية بعد الحرب.

في ظل أمريكا بعد الحرب!

منذ ذلك الوقت سعت الإمبريالية العالمية متمثلة بمركزها الأمريكي، لتوطد أركاناً في الأنظمة الإقليمية في المنطقة، فعدا عن تشكيل الكيان الصهيوني كقاعدة عسكرية متقدمة، أسست الولايات المتحدة ركيزة الدولة التركية، أي: جيشها، ونقلت نظامها السياسي من انقلاب إلى انقلاب، وثبتت جيش تركيا الأطلسي الكبير، وعززت دور قوى المال العالمي الأسود في تركيا، وتركت بؤرة متقدة للتوتر في القضية الكردية التي تعتبر تركيا مركزها.

كما أسست لملك النفط المرتبطة عضواً بالمركز الغربي العالمي، وأبقت تناقضاتها والتوازنات بداخلها مغلقة بنظام سياسي استثنائي لحكم نخب عائلية تصب مالها في الغرب. وصب الامبرياليون جام غضبهم على مصر فكان العدوان الثلاثي ثم عبر

الكيان الصهيوني عام 1967، إلى أن وصلت في السبعينيات إلى سحب قدرة مصر على المقاومة، وابتلعها بجهود المؤسسات المالية الأمريكية ووصفات صندوق النقد السياسية والاقتصادية، العملية شكلت النخب الاقتصادية والسياسية التابعة التي أوصلت مصر إلى فتح «سفارة إسرائيلية».

وفي كل الأنظمة الإقليمية المدعومة والتابعة للمركز الأمريكي، كانت السمة واحدة: دور إقليمي تصيدي يفيد التوتير، ونخب مالية مرتبطة ارتباطاً عميقاً بالغرب تنهب بالوكالة عنه، ومستوى عال من القمع «وإن كان متفاوتاً بين هذ الدول»، وهو الأداة الضرورية لاستمرار أنظمة مشوهة ومرتبطة، ترهن مصائر دول هامة وذات أبعاد إقليمية، وملايين من شعوب المنطقة، للقرار الذي تصدره واشنطن.

ولكن ما مصير هذا كله عندما تهتز أركان واشنطن ذاتها؟!

في نفق الأزمة الرأسمالية!

الأنظمة التي تشكلت وتعززت أركان حكمها في ظل موجة الصعود الغربية عقب الحرب العالمية الثانية، وحتى ذروة السيطرة الأمريكية العالمية في التسعينيات، تتخطب وحيدة باحثة عن طوق نجاة، وعن مرسى جديد وسط عالم اليوم المتغير سريعاً... ولكن باتجاه محدد: أزمة رأسمالية عالمية وحركة شعبية سياسية واسعة- تراجع أمريكي محتوم وانقسام أمريكي عميق- فرص مفتوحة من الشرق، وإرساء أسس لنمط تعاوني اقتصادي- سياسي جديد مركزه الصين وروسيا.

أتت الثورات المصرية لتعبر عن مستوى عال من عدم الرضى الاجتماعي في مصر، وأن

تركيا والسعودية

ومصر نماذج

فقط عن مصائر

الأنظمة الإقليمية

الهامة ذات

الموارد والشعوب

والقدرات التي

تشكلت منظومتها

السياسية وفق

التفصيل الأمريكي

خلال العقود

الماضية

النظام المتشكل من السبعينيات لم يعد قابلاً للحياة، فسارعت قوى المركز الغربي، للمحافظة على النظام «باسقاطه» والإبقاء على ركائزه، والعملية مستمرة حتى اليوم في محاولة الغرب ضمان السلطات المصرية، برهنها لقروض صندوق النقد، وبالتطويع «بالتصعيد الإرهابي» في مصر. ولكن مقابل هذا، فإن الغرب لم يعد يستطيع أن يقدم للمنظومة السياسية المصرية إلا المزيد من الأزمات، وهو أمر ينبغي أن يتفاعل مع الضغط الاجتماعي الهائل للحراك الشعبي في مصر، الذي استطاعت المنظومة السياسية أن تلتف عليه مرتين، وتبقى مصر غارقة في أوضاعها الاقتصادية والأمنية.

نظام «العدالة والتنمية» التركي المدعوم من الغرب والذي رفعت سياسياً تدفقات المال الغربي، منجذبة لمعدل ربح مرتفع في تركيا، والذي انخرط في التوتير في المنطقة «بفعالية عالية»... تلقف المتغيرات الدولية، ودفعته إدارة توازناته الداخلية، للجرؤ على شكل المنظومة السياسية التركية الغربي حيث للجيش دور انقلابي غربي حاسم، ثم أن يفتح بوابات اقتصادية على روسيا. فكانت النتيجة محاولة الغرب أن ينقلب على حليفه السابق، ويستعيد تركيا عبر انقلاب.

ولكنها كانت المرة الأولى منذ عقود التي يفشل فيها الأمريكان في تركيا، لتتسارع بعدها ظواهر: التباعد التركي- الأمريكي، والتقارب التركي- الروسي. وما ينجم عن هذا من تغير في دور تركيا التصديدي في المنطقة باتجاه تخفيفه أولاً، وتحويله إلى دور إيجابي بشكل تدريجي. أما المملكة العربية السعودية، حيث تأخذ التغيرات «شكلاً درامياً» ولكن ليس مفاجئاً كما يقول البعض. فالمملكة الأكثر ارتباطاً بالمنظومة الاقتصادية الأمريكية، وحيث تتشابك بعمق أموال المليارديرية والنخب السياسية مع المنظومة المالية الغربية، انقسمت نخبها السياسية والاقتصادية، دون أن ينفصل هذا عن انقسام النخبة الأمريكية. ووصل هذا الانقسام إلى «الاعتقال الفندقي» لنخب وأمرء ورجال أعمال، في عملية تلغي نفوذاً سياسياً لبعض الوكلاء، وتعزز النفوذ

والهيمنة والثروات المتاحة لوكلاء أقل. ولا يمكن قراءة ما يجري، إلا بعملية احتواء طرف أمريكي للآزمة السياسية الحتمية في المنظومة السعودية، وإعادة تهيئة النظام السعودي ومركزة وكلائه. ويأتي هذا على ما يبدو في وجه مسعى طرف أمريكي آخر إلى إيصال السعودية إلى الفوضى وحتى الانقسام، فبالنسبة لهؤلاء سعودية مشرذمة ومتراجعة بسرعة بل وربما بعنف، أفضل من سعودية متماسكة نسبياً، ومدارة بغير وكلائهم ورجالاتهم المحددين، ومعرضة للتغيرات والتحولات والفرص العاصفة في الشرق، والتي وصلت إلى حد الحديث عن تعاون نفطي مع الصين بعملة غير الدولار!

ما يجري من عملية إدارة التراجع في السعودية المهزومة سياسياً، مفتوح على الاحتمالات كلها، وسط الصراع الأمريكي العميق المتجلي في السعودية، ولكن الأكيد: أن النظام السعودي كغيره، يتشكل في جو عالمي، أساسه أميركا ودولار متراجع، وشرق متقدم مفتوح على السعودية وغيرها، والأهم: أنه يسعى لمنع الحرب عموماً، وفي منطقتنا تحديداً.

تركيا والسعودية ومصر نماذج فقط عن مصائر الأنظمة الإقليمية الهامة ذات الموارد والشعوب والقدرات التي تشكلت منظومتها السياسية، وفق التفصيل الأمريكي خلال العقود الماضية... مصائر تقول: إن هذه الأنظمة مهترئة، ويعاد تشكيلها بفعل التغيرات العالمية العاصفة، وميزان القوى الدولي الجديد. فإن كانت الموجات الأولى من عاصفة التغيرات أشارت إلى أن هذه الأنظمة مهزوزة وبحاجة إلى التغيير، للتكيف مع واقع تراجع المركز الأمريكي الذي كان يعطيها وزنها وتماسكها. فإن الموجة الثانية من التغيرات ستفرض تكيفاً مع ميزان جديد، عندما تفرض الشعوب سلطة حاجاتها، وتهز أركان نظام النخب العالمي، وعندها لن يكون التابعون لأمريكا فقط عرضة للتغيرات، بل أنظمة العالم القديم كلها على حد سواء...

إن توق شعوب المنطقة جميعاً، إلى الخلاص من الديكتاتوريات والتبعية، والنهب، والحروب، والارهاب، والنزوح الجماعي، والقلق الوجودي الذي تمر به تشكل اليوم الأرضية الموضوعية، لوحدة نضال هذه الشعوب، مضافاً إلى المشتركات التي فرضها التطور التاريخي خلال الألف سنة الأخيرة على الأقل.

الكرد.. وسباق المسافات الطويلة!



بغض النظر عن الموقف من الاستفتاء الذي جرى في إقليم كردستان، وتبعاته، فإن الخطاب المضاد، خطاب الشماتة والتشفي، من طرف بعض النخب العراقية، وبعض القوى الإقليمية، مردود على أصحابه، وما حدث يؤكد بأن الكل مازوم، وأن الكل خاسر، فلاستفتاء الخطأ، كان في جانب منه رد فعل على سياسات هؤلاء الشامتين، الذين كانوا طرفاً في دفع الشعب العراقي عرباً وكرداً من مازق إلى مازق، ومن انتكاسة إلى أخرى.....

■ رمزي السالم

إن واجب القوى الديمقراطية والوطنية في القوميات العربية، والإيرانية والتركية، رفع الصوت ضد محاولات استغلال الاستفتاء، ونتائجه، في توتير الأوضاع، وتعميق الفوالق، فثمة حقيقة تاريخية وجغرافية وسياسية ثابتة، قبل وبعد الاستفتاء، وهي: أن الشعب الكردي واحد من شعوب المنطقة ويعيش على أرضه التاريخية، ومن الواجب الاعتراف بوجوده، ورفض أشكال الانتقاص من حقوقه كلها، فخطر هذا الخطاب التعميمي، الاتهامي، لا يقل خطراً عن الاستفتاء نفسه، في إشاعة التوتر الإقليمي، وربما يكون استكمالاً له، كونه يساهم بدفع الكرد دفعاً إلى المزيد من المواقف الانعزالية، ويهدد وحدة بلدان المنطقة أكثر فأكثر.

أما كردي، فإن الرد الواقعي الوحيد، على «الانتكاسة»، لا يكون من خلال النواح، وإشاعة أجواء الإحباط، وتحويل هذا الانكسار إلى صراع بيني، أو توظيف حالة الاحتقان المزمن، بالاتجاهات الخاطئة، بل يكمن قبل كل شيء في إجراء مراجعة تاريخية، بالانطلاق من خصائص القضية القومية الكردية، والتعاطي معها وفق شروطها الخاصة، التي يجري تجاهلها على الدوام في مقاربات الخطاب القومي الكردي، وأهم هذه الشروط هي: أن القضية الكردية هي قضية إقليمية موضوعياً، ولا يمكن حلها في المرحلة التاريخية الراهنة بالطريقة الكلاسيكية، استناداً إلى مبدأ «حق تقرير المصير» والانفصال، على

الأقل، لأن القوى الإقليمية، وكما تؤكد التجربة الكردية لمرات ومرات، تتوحد في هذه الحالة، ولأن هذه القوى لا تستطيع حل أية قضية حلاً حقيقياً بسبب بنيتها، فكل سياساتها لا تتجاوز عتبة إدارة الأزمات، وما ينبغي إدراكه أيضاً: أن المسألة ليست مجرد موقف من الأكراد كما يفسر الخطاب القومي الشعبوي، بدلالة أن هذه الأنظمة لم تحل أية مسألة وطنية بالمعنى الاستراتيجي، وكما يجب.

وإذا كان إدراك هذه الخصوصية هو الشرط الأول لأية مراجعة صحيحة، فإنها بالضرورة تتطلب الكف عن أية مراهنة على الدور الأمريكي، للرد على الموقف الإقليمي، لماذا؟ أولاً: ليست من طبيعة الولايات المتحدة حل الأزمات، وجل ما تفعله هو الاستثمار في حالة التوتر، والعمل على إنهاك الكل، باعتبار أن هذه الظروف هي البيئة الأنسب لتمير مشاريعها، والإمسك بخيوط التوتر كلها، والاستفراد بها، وضمن هذا السياق أيضاً يجب النظر إلى ما يسمى الوساطة الأمريكية، بين بغداد وحكومة الإقليم على الأقل استناداً إلى التجربة السابقة معها، ونعتقد بأنه من الساذجة، الظن يوماً بأن عنتريات الحكومة المركزية، هي بضوء أخضر أمريكي.

ثانياً: تتغير موازين القوى، في حالة توحيد القوى الإقليمية، ومن الساذجة بمكان التوهم، أن الولايات المتحدة، ستواجه الجميع، كرمى لعيون أحد، لاسيما في ظل تراجع الدور الأمريكي على المستوى الدولي مؤخراً، وعجز الولايات المتحدة، عن الاستفراد بالقرار

إن واجب القوى الديمقراطية والوطنية في القوميات العربية والإيرانية والتركية رفع الصوت ضد محاولات استغلال الاستفتاء ونتائجه في توتير الأوضاع وتعميق الفوالق....

المصير وفق صيغة الاعتراف المتبادل بالحقوق، تستند إلى خصائص التاريخ، والجغرافيا، والمصالح المباشرة لهذه الشعوب، حيث الجميع بحاجة إلى الجميع، والتغيير الجذري والشامل، والانفكاك من التبعية للمركز الغربي، والتنمية، وإشاعة الديمقراطية، والمهمة الملحة هي: العمل على بلورة حوامل هذه الضرورة الموضوعية، التي تتقاطع مع مزاج وتجربة ومصالح فئات شعبية واسعة بين جميع القوميات والأديان والمذاهب... فمن سيحمل شرف الريادة للتعبير عن هذه الطاقة الجبارة الكامنة لدى شعوب المنطقة؟

إن توق شعوب المنطقة جميعاً، إلى الخلاص من الديكتاتوريات والتبعية، والنهب، والحروب، والنزوح الجماعي، والقلق الوجودي الذي تمر به تشكل اليوم الأرضية الموضوعية، لوحدة نضال هذه الشعوب، مضافاً إلى المشتركات التي فرضها التطور التاريخي خلال الألف سنة الأخيرة على الأقل.

لاسيما، وأن التحولات العميقة الجارية على النطاق العالمي، تفتح الباب واسعاً لهذا الخيار، حيث يتطابق توازن القوى الدولي، مع حقائق الواقع الموضوعي في بلدان الشرق باتجاه تكاملها، واندماجها الطوعي، رغم المشهد القائم كله الظاهر على السطح، فالقوى الدولية الصاعدة واستراتيجياتها، تتناقض شكلاً ومضموناً مع مصادرة إرادة الشعوب، سواء كان من قبل الأنظمة، او من قبل قوى الحرب الدولية، التي تعتبر السبب الرئيس والعنق للتوتر في بلدان المنطقة.

العالمي، ولأن الأمر كذلك، فإن أي دور أمريكي يصبح عبئاً على الإقليم، والقضية الكردية عموماً، والتجربة تقول: إن الولايات المتحدة لم تفعل شيئاً جدياً حقيقياً في دعم الكرد عبر التاريخ، إلا بما يؤدي إلى تضخيم الأنا القومية الكردية، وبما يؤدي إلى توتير الوضع الإقليمي، ودفعه من مازق إلى آخر، لاسيما وأن طرفي الخلاف الراهن أي: الحكومة المركزية وحكومة الإقليم، من «الحلفاء» للولايات المتحدة.

إن حالة الإنكار التي يغرق فيها بعض الإمعات من القوميين الكرد، ورغم ما حدث كله، وتجاهل «التوريث = الغدر» الغربي، والأمريكي خصوصاً، وعدم الاعتراف بفشل الرهان على هذا الحصان الأعرج في سباق المسافات الطويلة، والإصرار على التأمل خيراً من أي تصريح خُلبي من طرف هذا اللوبي، والتسويق له، يكشف عن عدم إدراك ليس لطبيعة الدور الأمريكي فقط، بل عدم إدراك خصائص القضية الكردية نفسها!

إن المخرج الحقيقي من المازق التاريخي الذي تمر به شعوب ودول المنطقة كلها، يتطلب التفكير خارج إحدائيات التجاذب القومي، أو الطائفي، أو الديني، وخارج أوهم الحلول المنفردة، وأيضاً خارج أوهم حل الأزمات التي تعصف في بلدان المنطقة دون حل القضية الكردية حلاً ديمقراطياً عادلاً، بل يجب الانطلاق من فكرة وحدة المصير والاعتراف المتبادل بالحقوق، الذي يفرضه الواقع الموضوعي خارج إرادة النخب النخب كلها بلا استثناء، وليس من الصحيح ما يشاع بعدم إمكانية تحقيق ذلك، فوحدة

رسائل الحل والمسارات



سعت بعض القوى السياسية في المعارضة والمواولة لتقديم وتسويق تفسيرات مختلفة للحل السياسي، وعلى الرغم استنفادها تبعاً، إلا أنها ما زالت قيد التداول حتى الآن.

ومع أن كلاً منها يسوق تفسيره الخاص، وفقاً لأهوائه وغاياته التي تبدو مختلفة ومتباينة، إلا أن الجوهر والهدف العام يبدو وكأنه متفق عليه من هذه القوى، وهو إبعاد شبح الحل السياسي ونتائجه، التي تبدو وكأنها مخيفة بالنسبة إليهم، عبر عرقلة وتأخير استحقاقاته.

تقاطعات رغم إعلان التباين؟

بعض أطراف النظام ما زالت حتى الآن تعمل على آليات التسويق وتأجيل استحقاقات الحل السياسي، عبر نهج الإغراق في الجزئيات والتفاصيل، والغوص في المصطلحات وتفسيراتها وتأويلاتها، وعلى الرغم من الإعلان عن تأييد القرار 2254 والموافقة عليه، إلا أن بعض المحسوبين لم يخفوا تشكيكهم الدائم المعلن والصريح بجنييف ومآلاته، مع خلق أجواء تمييزية منه، عبر بعض الوسائل الإعلامية، عسى أن يتم إبعاد شبح الحل السياسي الذي سبق وأن شق طريقة.

أما الائتلاف وأتباعه من المعارضة المشابهة، فهم ما زالوا حتى الآن يعملون على تأجيل الوصول إلى الحل السياسي عبر أدوات واليات عمل مختلفة، فهؤلاء وعلى الرغم من موافقتهم على القرار 2254 أيضاً، إلا أن التفسيرات والتأويلات وفقاً لرؤاهم، أوصلتهم للعديد من الشروط المسبقة المعرقلة للحل بالنتيجة، فهم ما زالوا حتى الآن يتوهمون بأن الحل السياسي هو: عملية استلام وتسليم للسلطة فقط لا غير، وهم وحدهم الجديرون والمهيؤون لها بمعزل عن القوى السياسية الأخرى كلها، في ممارسة سياسية قاصرة، قائمة على عقلية الحزب القائد التي لم يستطيعوا أن يتجاوزوها حتى الآن، وبغض النظر طبعاً عن تقاطعات مواقفهم المبنية على هذا القصور في الرؤى، مع مصالح القوى الإقليمية والدولية الساعية هي الأخرى لإطالة أمد

الحرب والأزمة، وكل منها لأهداف وغايات متباينة أو متشابهة.

المسارات الداعمة لم تسلم

مواقف هذه القوى لم تقتصر على التفسير المتباين للحل السياسي وفقاً للقرار 2254 فقط، بل تعدتها إلى تأويلات وتفسيرات المسارات الداعمة لهذا الحل، اعتباراً من أستانا وصولاً لـ حميميم أو ما يشبهه، على أرضية التباين نفسها بتفسيرات الحل السياسي، وللغايات والأهداف نفسها، وإن تباينت شكلاً، إلا أنها متوافقة ضمناً.

فالمتشددون في النظام، يسعون لمنع عمليات التغيير المستحقة للنظام على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، من خلال محاولات الفصل بين الحل السياسي ومساراته الداعمة، عسى يتم التمكن من الفكك من هذه الاستحقاقات.

في مقابل مواقف الائتلاف التي تشكك بالمسارات الداعمة من أصلها، كما تشكك بنوايا وأهداف القوى الفاعلة فيها، وخاصة مواقف روسيا باعتبارها الفاعل والمعرض الأساسي في إبداع هذه المسارات، في موقف معلن باستباق إطلاق الأحكام على النتائج المتوخاة من هذه المسارات وأهدافها النهائية، حيث تسعى مع

غيرها من القوى الإقليمية والدولية لبت سيول من التضليل الإعلامي عن هذه المسارات وغاياتها، بغاية عرقلة وصولها لأهدافها، مع ما يعنيه ذلك من تشبيك بالنتيجة على مستوى عرقلة الوصول للحل السياسي، كغاية وهدف نهائي.

لا منتصر إلا الشعب

في مقابل هذا وذاك من المواقف المماثلة والمعرقلة، فإن الحل السياسي وفقاً للقرار 2254 هو توافق من دون شك، وبلا أي لبس، وهو على ذلك لا يمكن أن يقدم له تلك التفسيرات أحادية الجانب، كما لا يمكن أن يتم تصويره على أن بنتائجه هناك منتصر أو مهزوم، فالمنتصر من الحل السياسي يجب أن يكون الشعب السوري فقط، في مقابل مهزوم أوحد هو: الإرهاب، الذي سستمر المعركة معه حتى اجتثاثه وإنهائه، وكل تصور أو رؤى مخالفة عن جوهر هذا الحل ونتائجه، عرقلة أو مماطلة وتسويقاً، لا تضع حاملها ومسوقها خارج معادلات الحل فقط، بل وتضعهم بالمواجهة المباشرة مع الشعب السوري ومصلحه ومستقبله.

وعلى مستوى المسارات الداعمة، التي تم ابتداعها أصلاً وفقاً لمعادلات التوازن الدولي الجديد من قبل روسيا، بغاية تذليل العقبات التي تعترض مسيرة الحل

السياسي وفقاً للقرار الدولي 2254 الذي فرض استناداً التوازن نفسه، من قبل روسيا بشكل خاص، والقوى الصاعدة بشكل عام، فربما لا يضير روسيا أن تحسب هذه الإبداعات وتسجل باسمها بغاية الوصول بالنتيجة لتطبيق القرار 2254، خاصة وأنها أعلنت وأوضحت أكثر من مرة: أن هذه المسارات لها هدف واحد ووحيد هو: الوصول للحل السياسي وفقاً للقرار المذكور، كما أن وقائع الأرض والسياسة تؤكد على ذلك، بعيداً عن الرؤى المخالفة والمواقف والأحكام المسبقة كلها، التي تشكك بالدور الروسي.

رسالة لبعيدي النظر!

لعلنا لا نجافي الحقيقة إن قلنا: أن روسيا إن كان لها أهداف وغايات من خلال إبداعها للمسارات الداعمة للحل السياسي، فربما تتمثل برسالة إلى كل من لم يفهم أو لا يريد أن يفهم حتى الآن من القوى السياسية المعرقلة والمعطلة في الطرفين، أو كقوى إقليمية ودولية: أن الحل السياسي قائم وسيستمر وصولاً لأهدافه وغاياته دعماً وموازرة من التوازن الدولي الجديد، سواء رغبت هذه الأطراف أم لم ترغب، وسواء أرادت أم لم ترد، وبالنتيجة سواء بوجودها أو بعدمه.

المتشددون
في النظام
يسعون لمنع
عمليات التغيير
المستحقة
للنظام على
المستوى
الاقتصادي
والاجتماعي
والسياسي من
خلال محاولات
الفصل بين
الحل السياسي
ومساراته
الداعمة

جميل: نرجح انعقاد اجتماع المعارضة الموسع في 22 الشهر الجاري



لدينا، ولكن من المؤكد أن هناك نية لدى الخارجية السعودية لدعوة جميع المنصات، المنصوص عليها في قرار مجلس الأمن 2254. وأشار رئيس منصة موسكو إلى أنه «لم يتلق أي طرف دعوة بشكل نهائي ورسمي. ما جرى هو إخطار، وإشعار حول احتمال الانعقاد في هذا التاريخ من الجانب السعودي».

وقال جميل في حديث لوكالة «سبوتنيك»، اليوم الأربعاء، رداً على سؤال حول موعد انعقاد مؤتمر المعارضة الموسع: «نحن علمنا رسمياً أن الموعد تقريباً بعد 20 من الشهر الحالي، وقبل 25 من الأرجح: 22 — 23 تشرين الثاني». وأضاف جميل: «ما يخص التحضيرات، فلا معلومات ملموسة

رجح رئيس منصة موسكو للمعارضة السورية، وأمين حزب الإرادة الشعبية، د. قدري جميل، انعقاد مؤتمر المعارضة الموسع في الفترة 22 - 23 تشرين الثاني الحالي.

جميل: ما يجري في المنطقة نتيجة انقسامات داخلية أمريكية وسعودية



رأى رئيس منصة موسكو للمعارضة السورية، وأمين حزب الإرادة الشعبية، د. فديري جميل، في مقابلة مع مركز «سينا» للبحوث عن تداعيات ما يحدث في المملكة العربية السعودية: أن «الصورة النهائية لما يجري في السعودية لم تنضج بعد، لكن يمكن القول: إنه يعكس حجم الانقسام الداخلي الكبير ليس في السعودية فقط، بل وفي الولايات المتحدة أساساً».

بأن هناك انقساماً عميقاً بين تيارين عريضين ضمن الولايات المتحدة، والسعودية تالياً. يتجلى هذا الانقسام بطبيعة موقف كل من التيارين من التوازن الدولي الجديد وطريقة التعامل معه؛ فهناك تيار نصطح على تسميته التيار «الفاشي» (تندرج ضمنه المؤسسة الأمريكية التقليدية والإدارة السابقة ومؤسسات الإعلام الكبرى وغيرها)، وهذا التيار يرفض الخضوع لواقع تراجع الهيمنة الأمريكية والدولية خصوصاً، ويسعى في هذا السياق إلى ضرب القوى الصاعدة، ومنعها من إعادة النظر بموقع الدولار العالمي ومنظومة العلاقات الدولية ككل، ويستخدم في هذا المسعى جميع أدوات «الفوضى الخلاقة» جميعها من فوالق طائفية ودينية وقومية إضافة إلى داعش وشبهاتها من المنظمات الإرهابية، وغيرها من الأدوات. التيار الثاني: ونصطح على تسميته التيار «العقلاني»،

يسعى إلى التكيف مع الواقع الجديد مستفيداً من زخم الفوضى الفاشية، لذا نراه يؤيد حل الأزمات سياسياً، ولكنه يماطل في الإسهام الجدي في حلها لتأخير إظهار مفاعيل التوازن الدولي الجديد من جهة، ولكسب الوقت في محاولة تحقيق «إعادة تموضع» تسمح له بتقليل الخسائر قدر الإمكان.

وعن الأسباب الرئيسية وراء هذا الانقسام، يقول د. جميل: إن «السبب العميق ليس اختلافاً في قراءة الواقع الدولي، وبالتالي اختلافاً في تحديد الموقف المناسب منه،

السعودية والأمريكية، عشية الانتقال إلى مرحلة الحل السياسي في سورية». ولدى سؤالنا عن مدى إمكانية إجراء لقاء جديد شامل للمعارضة في الرياض، يقول د. جميل: «تم إشعارنا بالموعد التقريبي لاجتماع للمعارضة في الرياض، لكن لم نلتق دعوة رسمية حتى الآن، حين نتلقى الدعوة سنحدد موقفنا النهائي على أساس قائمة الحضور، وجدول العمل، والنتائج المتوخاة بخطوطها العريضة».

■ المصدر: مركز «سينا»

المنطقة ككل، ولتكريس بدائله، ليرتد ذلك على المستوى الدولي عبر تكريس إضافي للتراجع الأمريكي». وفي سؤاله عن تقييمه لموقف روسيا، خصوصاً بعد تأييد الخارجية الأميركية لإجراءات الرياض، وإعراب موسكو عن قلقها من استقالة رئيس الوزراء اللبناني سعد الحريري، وتداعيات ذلك كله على المنطقة، أشار إلى أنه «يمكن فهم «القلق الروسي» و«التأييد الأمريكي» لا سيما بعد ما قيل أعلاه. بالمحصلة، فإن ما جرى ويجري في السعودية هو الترتيبات النهائية،

استقالة الحريري.. انتظروا المزيد!



جاءت استقالة سعد الحريري، ضمن السياق الطبيعي لتطور الأحداث، فهي في العمق أحد تجليات حالة الحلف الإقليمي، الذي ينتمي إليه «المقال أو المستقيل» - لا فرق هنا - ورسم ملامح دوره اللاحق.

■ المحرر السياسي

سمح ربيع البتروودولار، في مرحلة الفورة النفطية، الأولى والثانية، والتمركز الهائل للثروة، بصناعة بنى متكاملة، سياسية، حزبية، اعلامية، و تم تضخيم دورها، لتصبح جزءاً من المنظومة الرأسمالية الطرفية التابعة، وأدواتها، وأذرعها، وقواها الضاربة أحياناً...، واليوم، وفي ظل الأزمة الرأسمالية العظمى، و التراجع العام، واضطرار المركز الامبريالي الغربي الى التخلص من الأحمال الزائدة، تضطر المراكز الاقليمية التابعة بدورها، إلى رمي بضاعتها التي لم تعد صالحة للاستهلاك السياسي في سلة المهملات، بعد شطف ما تجمع الثروة لديها، والتصفيات التي تتطلبها هذه العملية.

و من جانب آخر، وفي الخاص اللبناني، تعني الاستقالة افتضاح عورة التوافق الكاذب، بين البنى التقليدية الطائفية أو الدينية، ومدى بؤسه، وهشاشته، الذي وصل بدوره إلى

عن «اكشن الاستهداف»، لزوم التوتير، ولكن كل ذلك لا يلغي حقيقة أساسية، وهي، أن حلفاً كاملاً يتخبط ويتراجع، وأن كل من اعتاش على وجوده سواء عن طريق الارتزاق المباشر، أو عن طريق التخادم معه في طريقة، إلى الهزيمة، إلا من رحم ربي، وامتلك الأدوات المعرفية التي تؤهله، لفهم طبيعة تناقضات المرحلة، وأن عالماً يموت، و عالم آخر نقيضاً له يولد.

■ موقع قاسيون الإلكتروني

الدفاع الى الهجوم، عبر برنامج وطني شامل، سياسي، و النضال من أجل المهام الوطنية، والاقتصادية - الاجتماعية، والديمقراطية، على أساس ترابطها وتكاملها. لاشك أن قوى عديدة دولية، وإقليمية، وداخلية لبنانية، ستحاول الاستثمار، في هذا الحدث «المفاجيء»، ضمن النهج السياسي التقليدي السائد والمهيمن، وسيطال المحللون من هنا وهناك كعادتهم بمقاربات جزئية، وأنية، وقد تخطت الاستقالة الأوراق مؤقتاً، لاسيما، وأن نص الاستقالة تضمن الحديث

طريق مسدود، باعتبار أن هذا التوافق أصلاً، هو من مخرجات تلك المرحلة، بغض النظر عن التقييم الخاص لكل عنصر من عناصر التركيبة الطائفية اللبنانية، ودوره. إن الانطلاق من هذه الحقيقة، ضرورة لا بد منها للقوى الوطنية والديمقراطية والثورية، في بلدان المنطقة عموماً، وفي لبنان خصوصاً، لوضع المهام اللاحقة، فتفكك البنية السابقة، يفسح المجال موضوعياً، امام الخيارات الجذرية البديلة خارج السياقات التقليدية، مما يعني إمكانية الانتقال من

قطن الرقة حسابات الحقل والبيدر؟



المتعاونين معها والعاملين تحت إشرافها استغلالاً، مع فرض العقوبات بحق المخالفين، تتمثل بمصادرة المحصول، وبعقوبات أخرى لها الطابع الشخصي بحق الفلاحين الذين يحاولون نقل محصولهم إلى مناطق سيطرة الدولة في المحافظات القريبة. لكن اللافت بالموضوع أن قوات «قسد» تحاسب الفلاح بسعر 270 ل.س كحد أعلى لكل كغ قطن محلول، فيما تحاسب التاجر بسعر 375 ل.س، أي أنها تحقق أرباحاً صافية قدرها 105 ل.س لكل كغ قطن محلول، على حساب الفلاح وتكاليفه المرتفعة واستغلالاً لتعبه، وخسارته بالنتيجة، أي: أنها تجني عشرات الملايين من رقب الفلاحين ككل وعلى حساب تعبهم.

في المقابل، إن التاجر يقوم بنقل الإنتاج إلى تركيا، عبر اعزاز في ريف حلب، تهريباً أو تنسيقاً مع القائمين على ممرات العبور والتهريب، ليبيعه هناك بمبلغ 575 ل.س لكل كغ واحد إلى معامل القطن، وهو هامش ربح مضاف كبير في جيبه الخاص، أيضاً يقدر بعشرات الملايين من الليرات السورية الأخرى.

وقد فرضت قوات سورية الديمقراطية أسعارها على الفلاحين، كونها القوة المسيطرة في المنطقة، وقد كان السعر الأعلى المقرر من قبلها هو 270 ل.س لكل كغ قطن محلول، أي: أن قيمة إنتاج كل دونم أرض هو $270 \times 250 = 67500$ ل.س، مع الأخذ بعين الاعتبار أن الفلاح يضطر للتخلي عن البذار لصاحب المحلج مقابل عملية الحلق، وهي خسارة إضافية غير محسوبة بالتكلفة أعلاه.

أما الحسابات النهائية لمجمل عملية الإنتاج، فهي عبارة عن خسارة محققة لكل دونم أرض وقدرها 8970 ل.س، وذلك هو الفارق بين 76470 ل.س تكاليف الإنتاج، وبين 67500 ل.س قيمة الإنتاج الفعلي حسب سعر البيع المفروض، مع الأخذ بعين الاعتبار عدم احتساب النفقات النثرية الأخرى المضافة على التكاليف، بالإضافة لمبلغ الفائدة المترتبة لصالح المقرضين في نهاية الموسم.

سلسلة مستغلين

الجائر في الأمر وحسب روايات فلاحين، أنه تم حصر بيع المحصول عبر قوات «قسد» لأحد التجار

الكلفة التي أنفقتها على المحصول هي/1485000/ مليون وأربعمئة وخمس وثمانون ألف ليرة سورية، وقبضت ثمن المحصول من التاجر العائد أو التابع لـ «قسد» /1050000/ ل.س تنقصها عشرون ليرة سورية. حديث الفلاح أعلاه يعني: أنه قد تكبد خسارة محققة لهذا الموسم تقدر بحدود 500 ألف ليرة، وهو ليس استثناءً عن غيره من الفلاحين الآخرين في المنطقة، الذين تكبدوا خسائر مشابهة، ما يعني أن أملهم بالانتعاش قد أصيب بخيبة كبيرة، وستنعكس سوءاً على معاشهم كما على إنتاجهم اللاحق في المواسم المقبلة، مع ما يعنيه ذلك من إضرار مباشر بمحصول القطن الاستراتيجي وماله.

تفاصيل رقمية

عن تفاصيل تكاليف عملية الإنتاج التقريبية لكل دونم أرض مزروع بالقطن، فقد تم تفنيدها من قبل الفلاح حسب التالي:

«سماد يوريا 52500 ل.س - تسهيب 3000 ل.س - ري 1500 ل.س - قطاف 3750 ل.س - مبيدات حشرية 1200 ل.س - شل فارغ 1600 ل.س - زراعة البذور تقطيع 700 ل.س - فلاحات 7700 ل.س - بذور غير محسنة 3000 ل.س - أجور نقل وعتالة وشاحنات 1200 ل.س» وبمجموع قدره 76470 ل.س لكل دونم، مع عدم إغفال الأرباح المحققة في جيوب بعض التجار المستغلين المتحكمين ببعض مدخلات الإنتاج، الذين يفرضون أسعاراً احتكارية على الأسمدة والمبيدات والبذار وغيرها، ويضاف إليها الكثير من النفقات النثرية الأخرى، ناهيك عن التعب والجهد المبذول من الفلاح طيلة فترة زراعة الموسم والاهتمام اليومي فيه.

يضيف الفلاح: إن وسطي الإنتاج هو 250 كغ قطن لكل دونم واحد من الأرض،

فلاح محافظة الرقة المنتج للقطن رغم صموده وبقائه على تواصل مع أرضه المنتجة، ورغم جهوده المبذولة وتعبه، ورغم الصعوبات والمعوقات كلها التي واجهها، إلا أن موسمه كان خاسراً لهذا العام، ليس بسبب كم ونوع الإنتاج، بل بسبب التكاليف والأسعار، والتحكم بهما استغلالاً.

مراسل قاسيون

محافظة الرقة تأتي في المرتبة الثانية بعد الحسكة على مستوى إنتاج محصول القطن الاستراتيجي، ومما لا شك فيه أن الزراعة في محافظة الرقة أصابها الكثير من التراجع خلال السنوات الماضية، وذلك بسبب سيطرة إرهابيي «داعش» عليها، وممارساتهم السلبية التي انعكست على نواحي الحياة كافة الاقتصادية والاجتماعية، بما فيها الإنتاج الزراعي عامة، ومحصول القطن خاصة، مع الانعكاسات السلبية كلها لذلك على معيشة الفلاحين، كما على الإنتاج الوطني بالنتيجة.

خيبة أمل!

لقد استبشر الفلاحون خيراً بعد دحر «داعش» من المنطقة، أملين بأن تنتعش حياتهم المرتبطة بالأرض والإنتاج، خاصة وأنهم بذلوا جهودهم المعبودة في زراعة موسم القطن الحالي على أتم وجه، وقد استعان الكثير منهم بالاقتراض والاستدانة بالفائدة من بعض الممولين من ممثلي الجيوب المستغلين، من أجل الإنفاق على تكاليف عملية الإنتاج الحسابات أن حسابات البيدر لم تطابق حسابات الحقل، وقد كانت النتيجة وبالأعلى على هؤلاء الفلاحين بتكبدتهم خسارات ستعكس سلباً من كل بد على حياتهم ومعاشهم مع أسرهم.

أحد الفلاحين تحدث عن موسم القطن لهذا العام قائلاً: «أملك 21 دونماً مزروعة قطناً في حويجة السواقي، تروى من نهر الفرات مباشرة، كانت

قوات «قسد»

تحاسب الفلاح

بسر 072 ل.س

لكل كغ قطن

محلول فيما

تحاسب التاجر

بسر 573 ل.س

أي أنها تحقق

أرباحاً صافية

قدرها 501 ل.س

لكل كغ.

حسابات الجيوب والسياسة

الجلي في الأحوال جميعها هو: أن حسابات الجيوب والأرباح تختلف عن حسابات المواقف والمزاوادات السياسية التي تطنب بها أذان المواطنين عموماً، والفلاحين خصوصاً، في الرقة أو سواها من المناطق التي تسيطر عليها «قسد»، أو غيرها من القوى المسيطرة الأخرى، فلكل منها بيده الرابح دون عناء الحقول المستغلة من قبلهم.

والنتيجة: هي أن الفلاح «الرقاوي» الذي استبشر خيراً بموسم القطن الحالي، وربما كما غيره من الفلاحين في المناطق الأخرى، بعد كل الجهد والتعب والعناء أملاً بانتعاش حياته، كان خاسراً أوحداً من إنتاجه، فيما جنت «قسد» والتاجر المحتكر عبرها، بالإضافة لمعامل الأقطان في تركيا، أرباحاً كبيرة في جيوبهم وحساباتهم، على حساب الفلاح واستغلالاً له، كما على حساب الإنتاج من محصول القطن الاستراتيجي، والاقتصاد الوطني عموماً.

مشروع تدوير المصالح



نقل عن جهات حكومية: «إن مشروع قانون تدوير الانقاض يدرس حالياً في مجلس الشعب، كاشفاً أن المشروع يسمح للوحدات الإدارية والبلديات بالدخول إلى الأملاك الخاصة لإزالة الانقاض».

■ عاصي اسماعيل

وأن: «إن هذا المشروع يأتي لصالح المواطن، وخصوصاً أن هناك أشخاصاً دمرت أبنيتهم بشكل جزئي أو كلي ليس لديهم إمكانية لإزالة الانقاض».

عن أي تدوير للانقاض يتم الحديث في أروقة الحكومة ومجلس الشعب، وأية سماحية تنتظرها الوحدات الإدارية للدخول إلى الأملاك الخاصة التي سبق وأن استبيحت؟ وكأن وزارة الإدارة المحلية، كما الحكومة، تعيش خارج الزمن!

تدوير تعفيشي!

الأملاك الخاصة التي يتم الحديث عنها سبق وأن انتهكت، فالدمار الجزئي والكلي أتى عليها، كما تسابقت على ما تبقى من موجوداتها أيدي العابثين سرقة وتعفيشاً، ليس على مستوى الفرش والأثاث والكهربائيات فقط، بل حتى على الكسوة الداخلية والخارجية للأبنية والمنازل، من تمديدات مياه وكهرباء وبلاط وحنفيات، وصولاً إلى الأسلاك الكهربائية النحاسية الممددة داخل الجدران.

وواقع الحال يقول: إن ملكيات الناس كما أنقاض بيوتهم سبق وأن تم تدويرها وأصبحت أرباباً في جيوب الكبار والصغار، من معفيشين ومن خلفهم من التجار والسماسرة، وكل حسب اختصاصه، فهذا لتدوير للحديد، وذاك لتدوير النحاس، وغيره لتدوير الكهربائيات، وهكذا من اقتسام على التدوير التعفيشي، وهو أمر ليس بالجديد، ومن غير المقنع أن تكون الحكومة ووزاراتها وجهاتها العامة غير عالمين بما جرى بحق هذه الملكيات ومالها حتى الآن، خاصة وأن عمليات السرقة والتعفيش طالت الملكيات جميعها في غالبية المناطق والبلديات التي

تمت استعادة السيطرة عليها، والاستثناءات غير ذلك تكاد تكون نادرة ومحدودة جداً.

حقيقة مصلحة المواطن

أما عن مصلحة المواطن، التي غالباً ما يتم التغني فيها لتسويق بعض المشاريع التي تصب في مصالح الكبار من التجار والسماسرة والمتعهدين، أو لتبرير التأخر على مستوى أداء بعض الجهات الحكومية لمهامها، فهي في مكان آخر تماماً.

فمصلحة المواطن هي: أن يعود إلى بلده وقريته، التي نزع عنها مرغماً، بعد أن تمت استعادة السيطرة عليها من قبل الدولة، والسماح له بأن يعمل على ترميم ما يمكن ترميمه بإمكاناته، سواء لبيته أو لأرضه، مع تقديم المساعدة الممكنة كلها من أجل تنفيذ ذلك عبر الجهات الحكومية والوحدات الإدارية، كما أن من واجبات هذه الجهات والوحدات، أن تعمل على إعادة تأهيل البنى التحتية التي طالها الدمار الجزئي والكلي في أسرع وقت، بالإضافة لإعادة تقديم الخدمات العامة في هذه المناطق تسهيلاً لعودة أهالي هذه البلديات والمناطق، من أجل استعادة حياتهم ونشاطهم، مع التأكيد على حق هؤلاء بالتعويض عما أصاب ممتلكاتهم من أضرار.

مصالح الكبار!

أما عن المشاريع المزمعة في هذه المناطق، والتي يتم الحديث بأنها تصب في مصلحة المواطن، فهي ليست كذلك على ما يبدو! فقد تحدث الجهات الرسمية عن تنظيم بعض المناطق التي عاد إليها الأمان مثل: داريا في ريف دمشق، وبأنه: «يمكن أن تدخل هذه المناطق ضمن المناطق التنظيمية، ولاسيما تلك التي تشكل محيطاً حيوياً لمدينة دمشق، كاشفاً عن تشكيل

لجنة من محافظتي دمشق وريفها لدراسة هذا الموضوع، وخصوصاً داريا التي لا تبعد كثيراً عن المدينة».

الحديث أعلاه، يشير عملياً إلى إمكانية تطبيق المرسوم 66، خاصة وأن ذلك أعلن عنه رسمياً في وقت سابق، مع ما يعنيه ذلك من سلبيات ستطال أهالي داريا وأماكهم وأراضيهم، فالمشروع على هذه الأرضية يصب عملياً في مصلحة كبار تجار العقارات والسماسرة والفاستدين بعيداً عن مصالح هؤلاء، تماماً، كما هي حال مشروع خلف الرابي، وربما ما سيزيد من سوء الأمر على أهالي داريا أنهم بعيدون عن أرضهم وأماكهم بحكم الأمر الواقع المفروض عليهم باستمرار منعهم من العودة إلى بلدتهم حتى الآن، وبالتالي فإن أعمال اللجان المختصة بالمسح السكاني كما بحساب مساحات الأراضي وتثبيت حقوق الملكيات، لن تقوم بمهامها حسب ما هو منصوص عنه بموجب المرسوم، فكيف ستصان الحقوق في ظل هذا التغيب القسري، ولماذا الإصرار على استمرار منع العودة ولمصلحة من بالنتيجة؟

على ما يبدو أن عامل الزمن الثقيل على المواطنين الذين ينتظرون العودة لمدنهم وبلداتهم ومنزلهم من أجل استعادة حياتهم ونشاطهم هو غير ذلك بالنسبة للحكومة.

ثقل عامل الزمن النسبي

النقطة الأخيرة في حديث الجهات الرسمية هي أنه «كشفت عن تأهيل ثلاثة آلاف منزل في عدة محافظات العام الحالي، وأنه من المخطط أن يتم تأهيل أكثر من ذلك في القادم».

الرقم المعلن على لسان معاون الوزير يعتبر صادماً، فإذا كانت الدولة بإمكاناتها كلها لم تستطع خلال عشرة أشهر، من بداية العام وحتى الآن، سوى تأهيل ثلاثة آلاف منزل على مستوى المحافظات، فهل لنا أن نقدر المدة الزمنية لإعادة تأهيل المنازل المتبقية جميعها؟ ربما الحديث هنا عن عقود من الزمن وليس سنين معدودة فقط!

على ما يبدو أن عامل الزمن الثقيل على المواطنين الذين ينتظرون العودة إلى مدنهم وبلداتهم ومنزلهم من أجل استعادة حياتهم ونشاطهم، هو غير ذلك بالنسبة للحكومة، كما أن مصالح هؤلاء تأتي في المرتبة الثانية بعد مصالح كبار التجار والسماسرة، ومن خلفهم في ظل الاستمرار بالسياسات نفسها المحابية لهذه الشريحة ومصالحها.

أولويات واهتمامات!

السؤال الذي يتبادر للأذهان: لماذا لا تتم دراسة مشروع قانون من قبل مجلس الشعب يفرض بموجب عودة الأهالي إلى مدنهم وبلداتهم وأرضهم وإنتاجهم، مع تقديم العون اللازم كله لهؤلاء تسهيلاً لتلك العودة، اعتباراً من التعويضات وليس انتهاءً بالخدمات؟ فموضوع إزالة الانقاض وتدويرها، الذي يتم الحديث عن دراسة تشريع خاص بها، ومع عدم تغيب مصالح شريحة السماسرة والتجار التي ستتحقق عبره، ربما فيه بعض الأهمية، ولكنه في المقابل يعتبر صغيراً جداً أمام احتياجات الناس وأولوياتهم، وحياتهم ومستقبلهم وأهميتها التي من المفترض ألا تسبقها أهمية أخرى.

أخيراً، ربما من الواضح أنه في ظل الاستمرار بهذه السياسات الليبرالية رسمياً، لا يمكن أن نتوقع إلا المزيد من تدوير المصالح لتصب أرباباً في جيوب الكبار على حساب المزيد من الاستنزاف والإفقار لبقية الشرائح الاجتماعية، وعلى حساب معيشتهم، كما على حساب استقرارهم ومستقبلهم.

بازارات الأحلام ومآلها!

يلفت النظر رقم، يقول: إن السوريين أنفقوا بحدود 10 مليون ليرة يومياً، منذ بدء العام الحالي وحتى الآن، على شراء بطاقات اليانصيب بمختلف تسمياتها.

■ عادل إبراهيم

«الاقتصادية» خارج المسارب الرسمية «مكاتب الرهانات غير المرخصة المسابقات عبر شبكات الخليوي، داخلاً وخارجاً» وغيرها الكثير» والتي تستنزف المزيد من إمكانات هؤلاء عبر بيع الأوهام والتجارة بالأحلام، والحديث هنا عن مليارات من الليرات السورية سنوياً.

الربح لمن؟

لا ريب أن هذه الأنشطة هدفها: ربحي أولاً وأخيراً، وذلك للجهة المصدرة لأوراق اليانصيب، وأشباهها من الأنشطة الأخرى، والقائمين على إدارتها، بمختلف تسمياتها وفنونها، سواء رسمية أو غير رسمية، وسواء كانت داخلية أم خارجية.

الرسمي منها ربما يرفد الخزينة العامة بجزء من الأرباح يعاد ضحه عبر مسارب الإنفاق الحكومي، فيما يتم استثمار بقيتها من قبل الجهة المصدرة على مشاريعها أو خدماتها وإنفاقها.

أما غير الرسمي منها، والذي يعمل خارج حدود القانون، كما من خارج البلاد للبعض منها، فإن الأرباح المحققة من الممكن أن تتم إعادة ضخها استثماراً عبر غيرها من الأنشطة الاقتصادية غير المشروعة، والتي غالباً ما تكون مشبكة ومتداخلة بالمصالح والأهداف بين الداخل والخارج، ليس في بلدنا فقط، بل في عموم البلدان حول العالم، مع نتائجها كلها التي تنعكس مزيماً من السلبيات والآفات على الواقع الاقتصادي الاجتماعي.

المفقرون هم الشريحة المستهدفة

في مطلق الأحوال، فإنه لا يمكن أن يطلق على مثل هذه الأنشطة بأنها اقتصادية، على الرغم من كبر الأموال التي تدور بفلكها استنزافاً من

الرقم أعلاه مصدره رسمي، وصادر عن المؤسسة العامة للمعارض حسب إحدى الصحف المحلية، حيث كشف مدير عام المؤسسة أن مبيعات اليانصيب خلال عشرة أشهر زادت عن 2,7 مليار ليرة من خلال بيع 4,8 ملايين بطاقة، وقد وصل عدد البطاقات المباعة من اليانصيب الفوري «امسح واربح» 1 مليون و250 ألف بطاقة بقيمة مبيعاتها 250 مليون ليرة، كما جرى سحب 99 ألفاً و989 بطاقة على الإصدار الأول لليانصيب الإلكتروني «حذك على موبايك» قيمتها نحو 10 ملايين ليرة.

أرقام مخيفة!

ما من شك بأن الأرقام أعلاه تعتبر كبيرة جداً على المستوى الاقتصادي، خاصة، وأن مصدر تمويلها فردي ذو طابع اجتماعي، فعدد البطاقات المباعة حسب الأرقام أعلاه يتجاوز 6 مليون بطاقة بمختلف التسميات، أي: أن المنخرطين بتمويل هذا النشاط الرسمي لمؤسسة المعارض هم 6 ملايين مواطن سوري حالم، أي: ملايين من الأسر بالنتيجة، تحقق المؤسسة منها بحدود 50% أرباح، فيما توزع باقي الإيرادات من المبيعات كـ «جوائز» على البعض من هؤلاء الحالمين.

أما الخوف الذي اعتراني فهو من مقارنة هذه الأرقام والمبالغ مع معدلات الأجور الشهرية المتدنية، والواقع المعيشي المتردي الذي ينوء بحمله عموم المواطنين من محدود الدخل والمفقرين، والرعب الأكبر الذي تملكني هو: الرقم المتخيل عن الإنفاق «الفردى الاجتماعي» على مثل هذه الأنشطة



خلال هذه الأنشطة، وكيف تتناقص مع كل زيادة في أعداد البطاقات المطروحة للبيع والتداول، ولتأكد من إمكاناتهم في التحكم العام بمجمل الأنشطة الاقتصادية ومآلها كأرباح في جيوبهم بالمحصلة، إن عاجلاً أم آجلاً، ليبقى الفقراء وحدهم هم الممولون لهذه الأنشطة غالباً، على حساب معيشتهم، متمسكين بالأمال الزائفة، بغض النظر عما يمكن أن يجنيه القلة القليلة منهم من جوائز. ففي بازارات اليانصيب، كما غيرها من بازارات وبوابات بيع الأوهام الأخرى، أحلام الفقراء هي السلعة الرائجة في ظل انسداد الأفق أمامهم من أجل تحقيق طموحاتهم المشروعة، بسبب سياسات الإفقار والتهميش والتجوع، الرسمية وغير الرسمية، والنتيجة أن مليارات من الليرات تسحب من جيوب هؤلاء سنوياً، أما الأرباح فمعروف مصبها ومآلها.

جيوب الحالمين والواهمين، بل هي نشاطات ربحية غير استثمارية كونها لا تعطي أية قيمة مضافة من خلالها، ربما باستثناء ما يمكن أن توظف به الجهة المصدرة أرباحها، أو ما يمكن أن يوظف الرابحون جوائزهم فيها، وهي محدودة بالمطلق.

ليبقى الجانب الوحيد الواضح والجلي من هذا النشاط هو: الاستثمار بالوهم والأحلام، ولم لا؟ طالما أن الآفاق والطموحات يتزايد إغلاقها أمام المفقرين، الذين يعتبرون الشريحة الأكثر استقطاباً من خلال هذه الأنشطة بدعاياتها وأدواتها الترويجية الجاذبة، فيما يبتعد عنها الأغنياء وأصحاب الثروة عادة، ليس بسبب عدم رغبة هؤلاء بالمزيد من الأرباح المجانية، أو لتوفر الإمكانية لديهم لتحقيق أحلامهم الخاصة، بل لعلم هؤلاء دون سواهم بحقيقة فرص الربح ومعدلاتها من

الجانب الوحيد الواضح والجلي من هذا النشاط هو الاستثمار بالوهم والأحلام ولم لا طالما أن الآفاق والطموحات يتزايد إغلاقها أمام المفقرين

مسابقة التربية ثقة بالمتسابقين تثير الشبهات!

■ مالك أحمد

في متابعة للمسابقة المعلن عنها من قبل وزارة التربية من أجل تعيين عدد من الخريجين الجامعيين في اختصاصات مختلفة للعمل لصالح مديريات التربية في المحافظات، فقد جرى الامتحان التحريري مطلع تشرين الأول، فيما جرت المقابلة الشفهية مطلع تشرين الثاني.

من أين أنصاف العلامات؟

في الامتحان التحريري الذي جرى في مدينة دمشق للمتقدمين من خريجي اللغة العربية مطلع تشرين الأول لصالح تربية دمشق، تم توزيع المتقدمين على قاعات المدرسة المعتمدة لهذه الغاية في شارع بغداد حسب الأصول، والامتحان كان مؤتمتاً وهو عبارة عن 70 سؤالاً بـ 70 علامة، وهي العلامات المخصصة لتقييم المتقدمين للامتحان التحريري، واللافت أنه لم يتم التأكد من بطاقات المتقدمين خلال سير العملية الامتحانية، ولأن بعض النتائج الامتحانية ظهرت فيها درجات تحوي نصف درجة، وقد حار المتقدمون من أين أتت أنصاف الدرجات تلك، طالما أن الامتحان فيه 70 سؤالاً بـ 70 علامة، وهو مؤتمت!

سؤال ع الماشي!

أما المقابلة الشفهية التي جرت مطلع تشرين الثاني للمتقدمين



من الامتحان التحريري والمقابلة الشفهية.

وقد صاغ أحدهم السؤال التالي: هل عدم المطالبة بإبراز البطاقة الشخصية للتأكد من هوية المتقدمين هي نموذج من الثقة العمياء هؤلاء، أم أنه نموذج شكلي لا يؤثر على العملية الامتحانية أو المقابلة الشفهية، أم أن النتائج من التحريري والشفهي ربما محسومة مسبقاً، وبالتالي فلا داعي لمثل هذه الشكليات؟

لعل مجريات الامتحان التحريري والمقابلة الشفهية حسب النموذجين أعلاه كمثل في دمشق، والتي من الممكن تعميمها على بقية المحافظات، ومع إضافة الملاحظات السابقة والحالية على المسابقة التي مضى على الإعلان عنها مدة 10 أشهر حتى الآن، كفيلة بإثارة الكثير من التساؤلات والشبهات، وخاصة لدى المتقدمين لهذه المسابقة من الخريجين أصحاب ومصدر هذه الملاحظات والتساؤلات! فهل لدى وزارة التربية إجابات عن التساؤلات بما ينفي الشبهات؟

المتقدمين، كما أن غالبية المقابلات لم تتجاوز مدتها الثوان المعودة فقط، أي: أنها كانت عبارة عن سؤال ع الماشي.. هكذا.

ملاحظات تثير الشبهات

بعض المتقدمين للمسابقة أبدوا عدة ملاحظات على مجريات الامتحان التحريري والمقابلة الشفهية، وكانت الملاحظة الأهم هي: عدم مطالبة المتقدمين بإبراز البطاقة الشخصية في كل

ساعات دوام الطلاب في المعهد المذكور، وقد بدأ المتقدمون بالتوافد للمعهد اعتباراً من الساعة 7 صباحاً منتظرين دورهم في المقابلة، ومنهم من بقي ساعات طويلة في الانتظار، وقد استمرت المقابلات حتى الساعة الرابعة بعد الظهر.

اللافت أيضاً، أنه لم يطلب من المتقدمين إبراز بطاقاتهم الشخصية أثناء المقابلة الشفهية، وتم الاكتفاء بتقديم رقم القبول شفاهاً من

من خريجي اللغة العربية، وعلم الاجتماع والتربية، لصالح تربية دمشق ودير الزور، فقد جرت في معهد الأشغال اليدوية في دمشق، والموعود المحدد كان بين الساعة الثامنة صباحاً والرابعة عصراً، وقد تم توزيع المتقدمين على اللجان المشكلة لهذه الغاية حسب الاختصاصات آنفاً.

المعهد اكتظ بالمقدمين، وعدهم بالمئات، مع طلاب المعهد، كون المقابلة الشفهية جرت خلال

شهد 2017 استعادة الجزء الأكبر من الآبار النفطية والغازية في الوسط والشمال الشرقي لسورية، وانعكس هذا توسعاً في إنتاج النفط والغاز، ورغم أن عمل هذه الآبار بطاقتها السابقة كلها هو عملية تدريجية مرتبطة بظروف ترميم الأضرار، وبناءً على متابعة التصريحات الحكومية حول الموضوع يمكن تقدير قدرة الإنتاج المحلي على تغطية الحاجات.

المازوت والبنزين رابحان...



تمت استعادة العديد من الآبار النفطية: حقول الثورة في الرقة، التيم والخرائطة في دير الزور، وقبلها الشاعر وأراك في حمص وعادت للإنتاج، وقد ساهم هذا بتحسين ملحوظ في الإنتاج النفطي من 8 آلاف برميل يومياً في 2016 وصولاً إلى 24 ألف برميل يومياً في 2017 وفقاً لآخر التصريحات الرسمية، ليكون مقدار الزيادة 16 ألف برميل يومياً وبنسبة زيادة 200% عن قدرة الإنتاج النفطي المحلي في 2016.

سامر سلامة



استهلاك المحروقات + 30%

كما شهد العام الجاري 2017 زيادة في استهلاك المشتقات النفطية الرئيسية وفقاً لتصريحات وزارة النفط خلال عام 2017 بنسبة وسطية 30% عن عام 2016، توزعت وفق الآتي:

المازوت: 1,8 مليار لتر بوسطي استهلاك 5 ملايين لتر يومياً خلال 2017، مرتفعاً عن عام 2016 بنسبة 12,5% حيث كان الاستهلاك 1,6 مليار لتر سنوياً، و4,5 مليون لتر يومياً، البنزين: ارتفع الاستهلاك من 1,4 مليار لتر في 2016 وصولاً إلى 1,6 مليار لتر بوسطي استهلاك يومي 4,5 مليون لتر في 2017 بزيادة قدرها 14%،

الفيول: ارتفع الاستهلاك من 1,5 مليون طن في 2016 وصولاً إلى 2,5 مليون طن، وباستهلاك يومي حوالي 7 آلاف طن خلال عام 2017، بزيادة قدرها مليون طن وبنسبة 66% أي أن الزيادة في استهلاك المشتقات الرئيسية الثلاثة: الفيول والمازوت والبنزين وسطياً 30% بين عامي 2016-2017

ربع المشتقات النفطية من الإنتاج المحلي

يعطي برميل النفط المنتج محلياً عند تكريره حوالي 53 لتراً مازوت، و60 لتراً بنزين، وحوالي 46 لتراً من المشتقات الأخرى، بناءً على المعدلات الوسطية العالمية وعلى المعطيات السورية قبل الأزمة «الياس نجمة» في عمق الموازنة السورية دعم المحروقات حسابياً وليس فعلياً (2011)، فما هي إمكانات النفط الخام التي يمكن أن تكرر المصافي السورية لتنتج المشتقات محلياً؟

بين النفط المنتج محلياً، والمكرر في مصفاة حمص بوسطي 24 ألف برميل يومياً، وبين النفط الخام المستورد عبر الائتماني الإيراني بمعدل 2 مليون برميل نفط شهرياً، والمكرر في مصفاة بانباس، بوسطي 66,6 ألف برميل يومياً، نصل إلى تقدير بأن المنتج في المصافي السورية من المازوت والبنزين

كاف لتغطية كامل الاحتياجات تقريباً وفق استهلاك 2017، وربع الكميات يمكن تأمينها من النفط المستخرج محلياً، والباقي من الخط الائتماني الإيراني، ما يعني أن زيادة الطاقة الإنتاجية اليومية بنسبة 270% لنصل إلى قرابة 90 ألف برميل يومياً تعني استعادة القدرة على تأمين المازوت والبنزين من الإنتاج المحلي بشكل كامل، والتفاصيل التالية توضح هذه الاستنتاجات:

النفط المستورد المكرر محلياً «بانباس» يعطي: 3,9 مليون لتر بنزين، 3,5 مليون لتر مازوت- يومياً
النفط المنتج والمكرر محلياً «حمص» يعطي: 1,4 مليون لتر بنزين، 1,2 مليون لتر مازوت- يومياً

أي: أن الكميات المنتجة والمتاحة للاستهلاك من البنزين تبلغ 5,3 مليون لتر يومياً، أعلى من حاجة الاستهلاك الوسطية في 2016 أي: أننا لا نحتاج إلى استيراد المازوت مباشرة إلا بمقدار 4% من حاجة الاستهلاك، ولدينا فائض في إنتاج البنزين. بينما هناك حاجة جديّة لاستيراد الفيول كمشتق جاهز، حيث إن المستخرج والمكرر محلياً ينتج 1,7 ألف طن يومياً، ونسبة 24% من الحاجة الكلية 7 ألف طن.

1,2 مليار دولار

فاتورة النفط المستورد

تبلغ تكلفة استيراد 24 مليون برميل نفط سنوياً: 1,2 مليار دولار، بناءً على سعر برميل النفط المحدد في مشروع الموازنة العامة للدولة بـ 52 دولار للبرميل، وسعر الصرف 500 المحدد أيضاً في موازنة 2018

حيث تبلغ مبيعات البنزين 3,9 مليون لتر 225 ل.س = 1,19 مليار ل.س، وهي غير مدفوعة مباشرة بل مؤجلة عبر الائتماني الإيراني، ولكن مع ذلك فإن المبيعات المحلية في السوق السورية تستطيع أن تغطي هذه التكاليف.

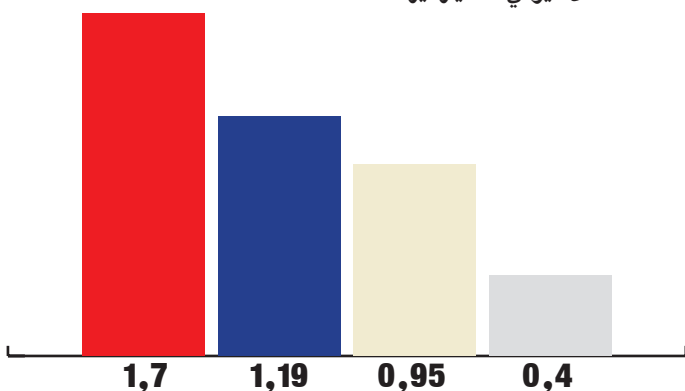
وتقدر مجمل المبيعات من البنزين والمازوت فقط: 2,1 مليار ل.س يومياً، بما يحقق فائض مبيع يومياً عن كلفة استيراد النفط الخام من الائتماني الإيراني بمقدار 400 مليون ليرة يومياً، وفائضاً سنوياً 292 مليون دولار من مبيعات المازوت والبنزين.

والتفاصيل التالية توضح طريقة احتساب المبيعات اليومية للمازوت والبنزين: «3,5 مليون لتر بنزين، 4,7 مليون لتر مازوت»

الكميات المنتجة والمتاحة للاستهلاك من البنزين تبلغ 5,3 مليون لتر يومياً أعلى من حاجة الاستهلاك الوسطية في 2017

مبيعات المازوت والبنزين أعلى من كلف استيراد النفط الخام

الكلفة اليومية لاستيراد النفط الخام الإيراني - مليار ليرة
المبيع اليومي من البنزين - مليار ليرة
المبيع اليومي من المازوت - مليار ليرة
الفائض اليومي - مليار ليرة



سكان سورية في 2017

18,27

مليون نسمة

عدد السكان السوريين
داخل سورية

قدرت منظمة الأمم المتحدة الرؤية السكانية العالمية WPP
المؤشرات السكانية الواسطة للسوريين داخل البلاد خلال عام بين
منتصف 2017 ومنتصف 2016:

515

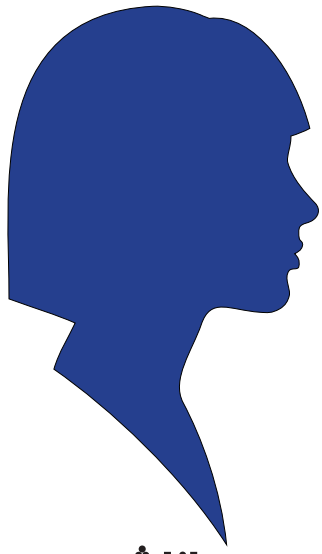
المعدل الواسطي
للتهجرة يومية

61

المعدل الواسطي
للموت يومية

233

عدد المواليد
الواسطي يومية



إناث

9

العدد الكلي
مليون نسمة

9,2

77

واسطي العمر المتوقع
سنة

70

3,5

احتمالية الموت قبل الـ 40
سنة %

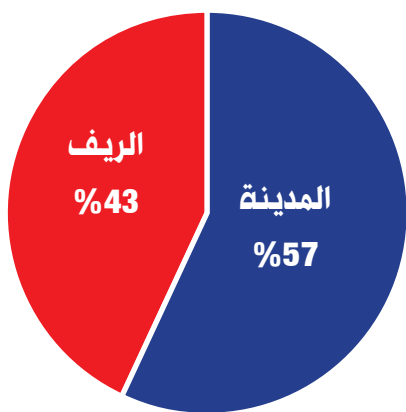
16



ذكور

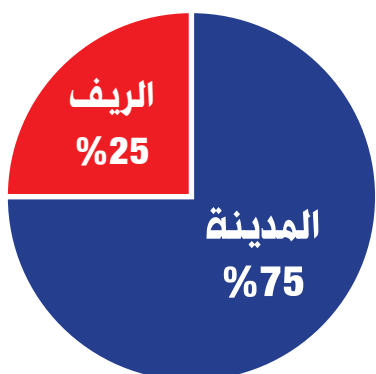
التوزع السكاني بين الريف والمدينة

2010



21 مليون نسمة
11,98 مدينة
9 ريف

2017

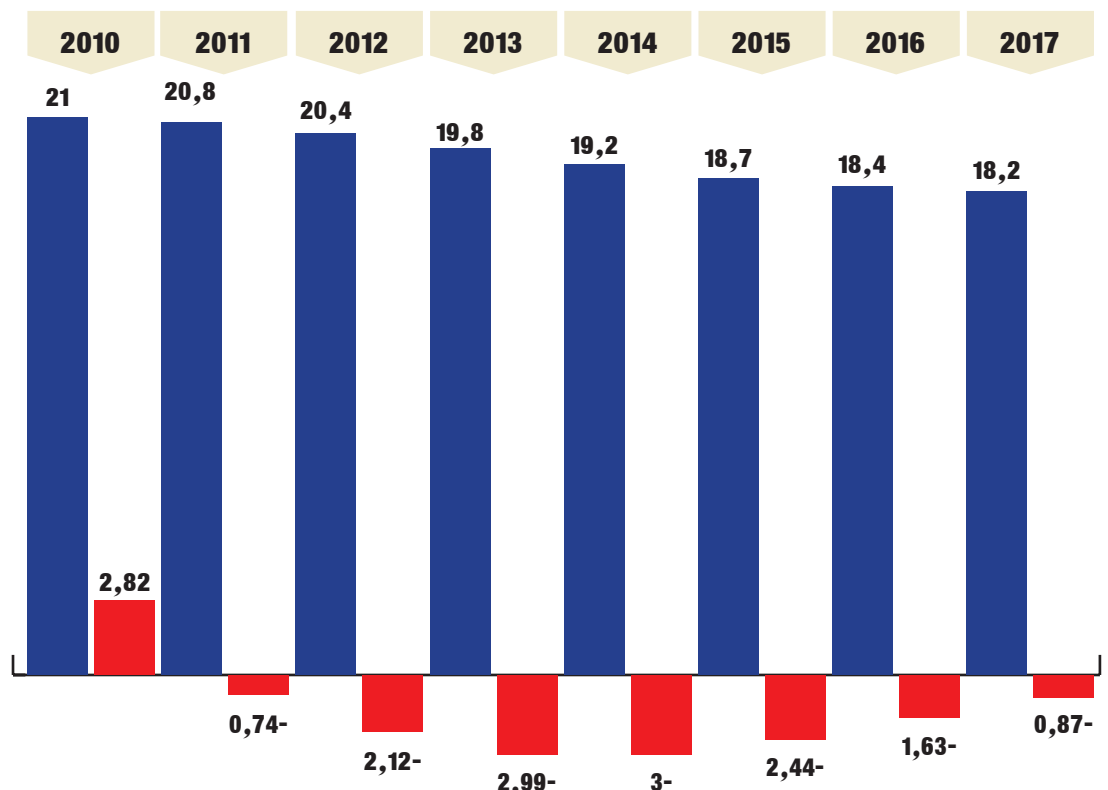


18,2 مليون نسمة
13,7 مدينة
4,5 ريف

السكان والنمو السكاني بين 2010-2017

عدد السكان - مليون نسمة

النمو - التراجع السكاني - %



أزمة الديون... معركة الدولار الأخيرة



تبدأ المنظومة المالية العالمية مرحلة جديدة في الاقتصاد العالمي، وفي إدارة الأزمة الاقتصادية العالمية، فالبنك المركزي الأمريكي «الاحتياطي الفيدرالي» ومن خلفه البنوك المركزية في الاتحاد الأوروبي واليابان، تتجه نحو إنهاء تدفق المال السهل المستمر، منذ اندلاع الأزمة المالية العالمية في عام 2007. فكيف استفادت المنظومة المالية من آلاف المليارات التي ضختها، وكيف سنستفيد من إيقاف هذه العملية؟

■ ليلي نصر

بدأ الإعلان الصريح عن اتجاه نحو إيقاف سياسة التيسير الكمي، ونهاية «عقد المال السهل»: وهي سياسة ضخ النقود والديون من البنوك المركزية في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي واليابان، وأسعار الفائدة السلبية، وبدأ اليوم رفع أسعار الفائدة تدريجياً. ونتائج هذا يعلمها الجميع، وهي ذات أبعاد مالية واقتصادية عميقة... أزمة الدين العالمي التي يتوقعها الجميع، وفي مقدمتهم: الأمم المتحدة في تقرير التجارة والتنمية الدولية لعام 2016.

تكتيك نشر المال السهل

منذ أن بدأ ضخ النقود في شريان الاقتصاد العالمي، عبر حزم الإنقاذ عقب الأزمة المالية، وخلال السنوات العشر اللاحقة، لعبت هذه الأموال دوراً محدداً: ضخمت القطاع المالي إلى حد بعيد، وضخمت مؤشرات الأسواق المالية العالمية، وانتقلت هذه الأموال ديوناً للاقتصاد الحقيقي عبر العالم، وجذبت بالمقابل الكثير من الأموال نحو الأسعار المتضخمة للأسهم والسندات.

فوصل الدين العالمي إلى مستوى 327% من الناتج الإجمالي العالمي، 70% منه بالدولار. وارتفعت قيم الأسواق المالية مترافقة تماماً مع توسع الضخ النقدي. فعلى سبيل المثال: توسع ضخ البنك الفيدرالي الأمريكي بين 2008_ وشهر 10-2017 بنسبة 350% وارتفعت أسعار مؤشر سوق S&P 500 الأمريكي بنسبة 325% خلال الفترة ذاتها. لم يكن «عقد المال السهل» مجرد عملية

إنقاذ للبنوك من الإفلاس، وتوجيه الأموال لخدمتها، بل كانت عملية تهدف إلى مركزة كبيرة للثروة والمال العالمي لدى المراكز المالية، أي: عملية تجميع كبرى، والدين هو أدواتها.

فالأموال التي توجهت للأسواق المالية، تحولت إلى استثمارات وديون على أسواق وشركات الدول الصاعدة، حيث يبلغ مقدار ديونها في 2016 حوالي 25 تريليون دولار، أي: أن المراكز المالية وسعت مساهمتها وحصتها في الاقتصاد العالمي بشكل كبير، وتعتقد بهذا أنها برفعها لفوائد الدين، إنما تمتلك القدرة على الحصول على هذه الأملاك في لحظة اندلاع الأزمة، وبدء صعوبات السداد على المستوى العالمي. أي: تحولت النقود والديون إلى ثروات وملكيات وحصص في الاقتصاد العالمي. ومن جهة أخرى أدت عملية ضخ الأموال في الأسواق المالية، ورفع أسعار الأسهم والسندات فيها، إلى جذب المال العالمي إلى هذه الأسواق ليغتنم من ارتفاعات الأسعار فيها، ومن أيتها المضاربة. أي: أن البورصة العالمية، وقطاع المضاربة المالي العالمي، حول قدراته إلى أملاك وأدوات تحكم بالاقتصادات الصاعدة، وعباً جزءاً هائلاً من المال العالمي في مراكز المال الأساسية.

في المقابل، لم ينعكس هذا زيادة في التراكم الاستثماري في القطاعات الصناعية الكبرى في المراكز، التي بدأت منذ عام 2013 تتراجع مؤشراتنا الاقتصادية وأهمها: توسيع الاستثمار فيها. ولم ينعكس هذا في زيادة معدلات الاستهلاك والطلب في المراكز وعبر التجارة العالمية. أي: لم يتوسع الاستثمار،

ولم يتوسع الاستهلاك، وبقيت عوامل الركود الاقتصادي تتفاقم، وأصبح إعلانه قريباً كما يتوقع الاقتصاديون عبر العالم. ومن أجل هذا، أي: من أجل تجلي أزمة الركود الاقتصادي عالمياً، تنتقل السياسة المالية للمركز الرأسمالي المالي العالمي إلى مرحلة جديدة، وتوقف توسع الديون.

تكتيك الاستفادة من إشغال الدين

إن اقتراب الركود وظهور تجلياته، قد يؤدي إلى انفجار الفقاعات المالية في سوق الأسهم، وانفجارها هو أمر حتمي، لذلك تختار إدارة المال العالمي في الفيدرالي الأمريكي، أن تنظم عملية إدارة تراجع القطاع المالي، وأن تختار تنفيس الفقاعة، عبر بدء منظم للتراجع. فمن المحتمل أن إيقاف التيسير الكمي، ورفع أسعار الفائدة سينجم عنه فشل مالي واسع النطاق. ولذلك فإنه عقب عملية التجميع الكبرى في القطاع المالي، وتحويل جزء منه إلى أملاك وثروات ملموسة عبر الاقتصاد العالمي، فإن المركز المالي العالمي يستطيع أن يتحكم ويفاوض ويدمج ويبنتلج، ويبترز الاقتصاديات التي ربطت جزءاً هاماً من اقتصادها بمنظومة الدين الغربية.

والأهم، فإن هذه العملية، أي عملية بدء سداد الديون، وإيقاف توسعها، تعني طلباً عالمياً واسعاً على الدولار، ورفع قدرته التفاوضية التي بدأت تهتز، بالتلويج، الذي سينتقل قريباً إلى أفعال بإزاحة الدولار من التعاملات التجارية بين العديد من الدول الصاعدة، والتعامل بالعملة المحلية، وبالعملية التي أعلنت الصين إطلاقها خلال أشهر، وهي عملية شراء الصين للنفط «وهي أكبر مستورد عالمي» بسندات اليوان التي يمكن استبدالها بالذهب.

تعتبر المنظومة المالية العالمية، أن الوقت قد حان، لإشهار السلاح الأقوى في معركة التراجع الاقتصادي، والركود الرأسمالي القادم، أي: سلاح الديون العالمية، التي نذكر

أن 70% منها بالدولار. وتعتبر أن الوقت قد حان لتنتقل من توسيع نشر الديون كطعم، لتسحب السنارة وتلتقط الأسماك الكبرى، وتسمح للدولار بالاستمرار على عرش المنظومة المالية... فالكمل سيطلب الدولار ليسد الديون ويحافظ على ممتلكاته، ومن لا يسدد فإنه يرهق الثروات والإنتاج القائم على الدين لمصلحة مصدري سندات الدولار، لمركز المنظومة المالية العالمية في البنك الفيدرالي الأمريكي بالدرجة الأولى. ولكن طغاة المنظومة المالية يعلمون أن هذه العملية هي مقامرة كبرى، ومحفوفة بالمخاطر، وتحديداً عندما تبدي القوى الاقتصادية والسياسية الصاعدة عالمياً أداءً عالياً في التعامل مع أدوات رأس المال المالي العالمي العسكرية والسياسية حتى الآن. إن فتح أزمة الديون على مصراعها، مترافقة مع الركود الاقتصادي العالمي، سيترك القوى الاقتصادية العالمية الأخرى جميعها أمام خيارات قليلة: الامتناع عن السداد، أو تسليم مزيد من الجزء الهام من زمام الثروة العالمية للمركز المالي العالمي. والامتناع عن السداد ليس عملية بسيطة، بل هو مواجهة سياسية واقتصادية هائلة، وهو يعني: خلق بدائل سريعة على المستوى المؤسساتي العالمي، بدائل لتجنب ردادات فعل، وأدوات المنظومة المالية العالمية: تجنب سيطرتها على التمويل العالمي بخلق آلية تمويل بديلة، وتجنب سيطرتها على التبادل والتجارة العالمية بالبحث عن بدائل، وتجنب مصادرتها للثروات، بإنقاذ الجزء الأهم من الاقتصاد الحقيقي المرهون للديون، عبر شرائه عن طريق الدول، وعبر مصادرة الأملاك للاحتفاظ بها. أزمة الديون تشبه إعلان حرب عالمية... وكما أنتجت الحروب العالمية مرتين بدائل سياسية اشتراكية، فإن أزمة الديون التي تأتي وسط عجز الآلة العسكرية الأمريكية عن الترهيب والانتقام، قد تؤدي إلى تسريع كبير للبدائل العالمية لمنظومة النقد والتمويل العالمي، آخر معاقل قوة رأس المال المالي المحتضر.

إن اقتراب الركود وظهور تجلياته قد يؤدي إلى انفجار الفقاعات المالية في سوق الأسهم وانفجارها هو امر حتمي

حدائق العراء!



الكثير من الوقت والجهد والإنفاق، لا سيما أن طفلها الأصغر سناً لم يسجلاً بعد في دفتر العائلة، بحكم الوضع الذي تعانيه الرقة، كما أن ابنتها الكبرى التي تخطت الخامسة عشرة لم تحصل على بياضتها الشخصية أيضاً، ما يحتم على أم محمد أن تقيم مع أطفالها في الحديقة، إذ لا تقبل الفنادق استقبال الأطفال أو البالغين الذين لا يملكون أوراقاً شخصية، كما أن وضعها المادي لا يسمح لها بذلك في كل الأحوال.

ورغم قسوة ما انتهت إليه حالها، تبقى أم محمد أوفر حظاً، إن جاز التعبير، من أم يوسف، تلك الشابة العشرينية التي نزحت بصحبة طفلها الوحيد ذي العامين، بعد أن تخلت عنها زوجها إثر وصوله إلى تركيا، لتصبح قصتها مأساة أخرى، تضاف إلى حكايات تلك النسوة المثقلات بالماسي والهجوم، إذ ليس في جعبتهن سوى الأمل بالألا تطول فترة إقامتهن في العراء، وجميعهن لا يرغبن في مجرد التفكير بما سيفعله فيما لو تأخر رحيلهن مع اقتراب الشتاء وبرده.

المجاورة ونتقاسمها أنا وابنتي وطفله.. نستخدم الحمامات الموجودة في الجوامع القريبة، ونقضي ليلتنا على ألواح الكرتون والحصر وبعض الأغذية التي تمكنا من إحضارها معنا، في السابق أقمنا لمدة ثلاثة أيام في أحد الفنادق، أنفقنا خلالها عدة آلاف من الليرات، ولم يعد في وسعنا دفع المزيد فاضطررنا إلى المبيت هنا».

بهذه الكلمات لخصت أم محمود حالها، فالجهد لم ترحم سنه الهزيمة، وهي اليوم عاجزة ومريضة لا شيء يساندها سوى عكاظها القديم، وأملها بالألا يتأخر ولدها في انتشالها من هذا الواقع المؤلم.

آمال مشابهة تحملها أم محمد بين ضلوعها، فهي الأخرى انتهت بها المطاف في الحديقة بصحبة سبعة من أطفالها الأحد عشر، إذ يرسل إليها زوجها، الذي يعمل «كبلات» في لبنان، مصاريف المعيشة ريثما يتمكن من تأمين إخراج أسرته الكبيرة، لكن الأمر ليس بهذه السهولة كما تروي أم محمد، فالإجراءات الورقية تستهلك

هو ليس إهمال
أو تقصير بل هو
لا مبالاة مطبقة
تجاه هؤلاء
ومصيرهم
المجهول بعد أن
فقدوا كل شيء
بفعل الحرب
ونتأجبها.

هو ليس مهجراً أو نازحاً كما يؤكد، وإنما هو أحد عمال الحديقة وقد اختار الإقامة فيها إلى حين، ليخفف عن نفسه تكاليف الذهاب والإياب إلى منزله في الريف القريب من دمشق، تلك النفقات التي تلتهم دخله المحدود بلا هوادة، وهو بذلك حاله كحال أصحاب الدخل المحدود المستنزفين كلهم، وفقاً لمعادلة الدخل والإنفاق.

وكشخص يقضي جل وقته في الحديقة، يعلم الرجل الكثير عن قاطنيها، إذ يوضح أن غالبيتهم حالياً هم من الأرياف والمحافظات الشرقية، قدموا إلى العاصمة نزوحاً أو لإنجاز بعض المعاملات الرسمية دون أن يكون في جعبتهم ما يكفي من المال للإقامة في الفنادق المجاورة، رغم تدني بدلات الإقامة فيها بالمقارنة مع غيرها من سويات النجوم المتعددة، لكنها تبقى مرتفعة بالنسبة لهؤلاء الفقراء، فأنتهى بهم الأمر إلى المكوث في الحديقة ريثما تحل مشكلاتهم.

حكايات النزوح والآلام!

غير بعيد عن خيمته تفتش عدة من النسوة ما أتيح لهن من ألواح الكرتون، بصحبة عشرات من الأطفال، ولكل امرأة منهن حكاية تروي تفاصيلها على مسامع الأخريات، فجميعهن قادمات من المناطق الشرقية هرباً من الحرب الطاحنة والقصف.

أكبرهن سناً هي أم محمود، والتي نزحت من العشيرة بصحبة ابنتها، تاركة خلفها منزلاً مدمراً ومزرعة خاوية، ووصلت إلى دمشق منذ أيام مع مبلغ متواضع اقترضته قبل نزوحها، وتحرص على أن تنفقه بحكمة على أمل أن يرسل لها ابنها في لبنان أوراق وتجهيزات السفر بأسرع وقت.

«نتناول وجبة واحدة أو اثنتين كحد أقصى في اليوم، وهي عبارة عن علة حمص أو فول نشترتها من المحلات

حديقة «يلبغا» وسط العاصمة دمشق، مكان يقصده كثيرون ويندر أن تجد فيه متسعاً للجلوس، فهي لم تعد للتنزه فحسب، بل باتت مأوى مؤقتاً يلوذ به الفقراء ممن قدموا إلى العاصمة للعمل أو الحصول على أوراق رسمية، أو نزوحاً وهرباً من المعارك الدائرة، وخاصة من المحافظات الشرقية مؤخراً، بعد أن كانت مكتظة سابقاً بنازحين من محافظات ومناطق أخرى.

■ غزله الماغوط

عشرات من الأسر منتشرة في الحديقة «الملاذ» وكأنها مركزاً للإيواء تنعدم فيه الخدمات بأبسط مقوماتها.

تقاسم الفقر والتشرد!

البعض من هؤلاء لا يزال يحتضن حقايقه وأطفاله، ويلتحف السماء أملاً أن مكوثه لن يطول أكثر من أيام، وهم على هذه الحال منذ العشرات منها، ومنهم من فقد الأمل في المغادرة عما قريب، فلم يجد بداً من أن يرتجل خيمة بائسة ينام فيها مع أسرته، وهؤلاء يمكن أن تراه وهم يطبخون على نار الاحتطاب أو وهم يبنشرون الثياب المغسولة على أسوار الحديقة، بعد أن باتوا مرغمين على العيش في ظروف بدائية مأساوية للغاية تفتقد أبسط مقومات الحياة.

ورغم اختلاف الأسباب التي قادتهم إلى هذه الحديقة، وتباين مدة إقامتهم فيها لكنهم جميعاً يتقاسمون الفقر والتشرد والحنين إلى منازلهم الدافئة، والأمل بمغادرة الحديقة في أقرب وقت ممكن عائدين إلى بيوتهم وأرضهم.

ما باليد حيلة!

أمام شبه خيمة متواضعة من «شوادير» ممزقة، يتناول رجل فطوره بصحبة أسرته..

إلى متى؟

النزوح من مدنها وقراهم والتشرد في حدائق العاصمة دون سقف يؤويهم لم يكن أمراً وارداً حتى في أحلك كوابيس هؤلاء، لكنه غدا اليوم واقعاً مريعاً فرض عليهم ليعيشوه بجميع تفاصيله الموحشة والمؤلمة، وفكرة أنهم يتدبرون أمورهم في هذا العراء، وبلا أي دعم على الإطلاق، تبدو في حد ذاتها معجزة، كان قد سبقهم إليها من سبقهم، ممن أقام في هذه الحديقة وسط العاصمة على مرأى ومسمع الحكومة ومؤسساتها الرسمية، وجهاتها التي من المفترض أن بعض مهامها، هو واقع ومال هؤلاء وأشباههم من المقيمين في حدائق العراء.

هو ليس إهمال أو تقصير، بل هو لا مبالاة مطبقة تجاه هؤلاء ومصيرهم المجهول، بعد أن فقدوا كل شيء بفعل الحرب ونتائجها، خاصة مع بدء موسم الشتاء والبرد، بالمقارنة مع الحديث كله عن دور الشؤون الاجتماعية والجمعيات والمساعدات، والتغني والبروطة عما يتم إنجازه ورقياً وعبر وسائل الإعلام فقط!!.

ليغدو السؤال «إلى متى؟» سؤالاً بعلم الغيب المكمل بالعراء الرسمي!

حرب التكلفة والسعر ثانوية!

الحديث عن معادلة التكاليف والأسعار بات مستهلكاً، على الرغم من استمرار مفاعيل المعادلة السلبية على حياة ومعيشة المواطنين واستنزافها، في ظل تغييب التردّي المستمر على المستوى المعيشي وارتباطه بمعادلة الدخل والإنفاق.

■ نوار الدمشقي

ولعلنا لا نبالغ في القول: أن أكثر من استهلك المعادلة الأولى حديثاً وتصريحاً ووعداً، هم الرمييون الحكوميون، من وزراء ومدراء عامين واشباههم، بينما تم استهلاكها إعلاماً وأبحاثاً وأرقاماً بدرجة أقل، في حين بقيت حال المواطن على حالها من البؤس والجوع والعوز والاستغلال.

معارك هامشية!

الأكثر بروزاً واستقطاباً على مستوى التصريحات والقرارات عن هذا الجانب كانت: وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك، ليس من خلال نشرات أسعارها الدورية، المركزية واللامركزية، أو ما درج على تسميته من حروب تشنها الوزارة هنا وهناك: من أجل إعادة النظر بأسعار التكلفة لبعض السلع والمواد فقط رغم أهميتها، بل من خلال أوجه التناقض الصارخة كمقررات لهذه النشرات، والحروب في الأسواق، ومن الجيوب المتعبة استنزافاً واستغلالاً.

من حرب المّة إلى معركة الشاورما، وصولاً لقذائف الطحين والحلوة، وغيرها من الشظايا التي تطل المستهلكين في نهاية المطاف، دون أن تؤثر عملياً على معيشتهم ومعاشهم، بالشكل الإيجابي الذي تسوق من خلاله هذه الحروب وتبرر المعارك الدائرة بفلكها، وذلك كونها جانبية وهامشية لا تطل جوهر القضية.

الذكاء قيد الاختبار

حال الممتة والصراع حولها بين التكلفة والمسر، على سبيل المثال، جعل منها أحد أشكال اختبارات ذكاء البطاقة التي تم توزيعها على المواطنين من أجل مازوت التدفئة، ولاحقاً على غيرها من المواد الأساسية، حسب ما تم الحديث عنه تسويقاً وترويجاً لها، ولا ندري بعد نتائج اختبارات هذا الذكاء بالنسبة لهذه المادة، ومدى فاعلية

ذكائها المفترض على المواطنين ومصالحهم، كما لا أحد يعلم أفق هذا الصراع وماله، علماً أن مادة المّة لا يمكن في حال من الأحوال اعتبارها من المواد والسلع الأساسية، على الرغم من معدلات استهلاكها المرتفعة، فكيف من الممكن أن نتصور نتائج الصراع والحروب على غيرها من المواد التي تعتبر أساسية حقاً وحقيقة، في ظل هذا النمط من التعامل الرسمي مع كبار التجار والمحتكرين وصغارهم، وفي ظل استمرار هذا الشكل من الانفلات في السوق، بذريعة تحريره مع أسعاره كسياسة حكومية رسمية متبعة ومقرة، مع غيرها من السياسات الأخرى، وخاصة وأساساً سياسات تجميد الأجور والإنفاق والتهميش.

تراجع تكتيكي!

ثابتان اثنان بقيا على حالهما على الرغم من الاستهلاك الكلامي والوعود الخلبية الإعلامية كلها، ورغم المعارك الصغيرة كلها الدائرة حول التكلفة والسعر، هما معيشة المواطن وحاله المفقور، وتعتت كبار التجار المتمسكين بهوامش أرباحهم الاستغلالية الكبيرة، التي لم تجد من يحد منها لا رسمياً ولا بشكل غير رسمي.

فحرب الشاورما مثلاً، استنفذت إمكانياتها ووضعت أوزارها لمصلحة السوق وعلى حساب المستهلكين، وذلك على إثر الانسحاب التكتيكي لوزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك من المعركة، مع تجييرها إلى وزارة السياحة، حسب ما ورد عبر وسائل الإعلام مؤخراً، ولا أحد يعلم ما يمكن أن يتبع هذا الانسحاب من نتائج، أو ما سيليه من انسحابات تكتيكية لاحقة على غيرها من الجبهات.

فهل من الممكن لذكاء البطاقات أن يحل مثل هذه الأحاجي التي تبود الدولة عاجزة أمامها؟

أم أن تغول الاستغلال وصولاً لنموذج الفاعع الحالي، بتحديثه الجائر لمعيشة المواطنين،

كما للقرارات الرسمية التي من المفترض أنها محمية من قبل الدولة وأجهزتها، وهو الذي سيبقى سائداً؟

المعادلة المغيبة؟

في الأحوال جميعها، الحلقة المفرغة التي يتم الدوران حولها والالتفاف عليها هي: حلقة الدخول والإنفاق، والمعادلة الخاصة بهما، ولعل افتعال الحروب والمعارك على حلقة التكلفة والتسعير والمعادلة الخاصة بهما، ما هي إلا مزيداً من الالتفاف والهروب من إيجاد الحل المناسب للمعادلة الأولى الأساسية المرتبطة بالسياسات الحكومية المتبعة.

فمن قال بأن معيشة المواطن يمكن أن تتحسن من خلال إعادة النظر بمعادلة التكلفة والتسعير فقط، بعيداً عن معادلته الأساسية

من قال بأن معيشة المواطن يمكن أن تتحسن من خلال إعادة النظر بمعادلة التكلفة والتسعير فقط بعيداً عن معادلته الأساسية بالدخل والإنفاق؟



المتمثلة بالدخل والإنفاق؟ ومن قال بأن ذكاء البطاقات يمكن أن يحل مكان السياسات في حل مشاكل القضايا المعيشية العميقة؟

أخيراً، ربما يمكننا التساؤل: هل ما يجري حقيقة الأمر هو زيف أو هروب من حل معادلة الدخل والإنفاق فقط؟ أم هو تكريس للمعادلة الثالثة الحاضرة واقعاً والمغيبة رسمياً وهي: معادلة حصة أصحاب الأرباح وحصة أصحاب الأجور، والتباين الشاسع بينهما لمصلحة الطرف الأول على حساب الطرف الثاني من مجمل حركة السوق والاقتصاد، والتي يندر تسليط الضوء عليها أو التحدث عنها؟

من كل بد، إن هذه المعادلة المغيبة عمداً هي من يجب أن تشن المعركة والحرب الحقيقية من أجلها، وهذا ما سيكون!

سؤال برسم «الريجي» عليها المسارعة بالإجابة عليه



إلى أصحاب الحقوق، وتطالب بالمسارعة بتسديد ما بذمتها لأولئك المزارعين. «فعلاً اللي استحو ماتوا..» كما قال أحد المزارعين!

الشحّادين، وكل يوم وعد شكل؟! ولك تفووه، الله يلعن الساعة اللي تعاملت فيها مع هالريجي الزفت! «قاسيون» تدين تطنيش السلطات المعنية واستخفافها، وتضمّ صوتها

المحافظة وسلمناهم المحصول، يا ريتنا بعنا الإنتاج لتجار السوق السودا وأخذنا حقنا دبل، ماكان أرحم من الشنطة كل يوم والثاني رايعين جايعين عالريجي مثل

تحدث للمرة الأولى كما صرّح بعض المزارعين؛ فقد اعتادوا على قبض اثنان محاصيلهم من الريجي فور تسليمها.

والسؤال: ما هي الأسباب الحقيقية لما حدث؟ هل فعلاً تفتقر الريجي إلى السيولة المالية، وهي المؤسسة الغنية وإحدى أهم المؤسسات الراحبة بامتياز في القطر؟! وهل ينتظر المزارعون أشهراً أخرى بعد أن علّقوا آمالهم على حصيلة تعبهم وعرقهم للحصول على مصدر رزقهم؟ وهل بهذه السياسة يتم تحفيزهم ببيع محصولهم مستقبلاً للدولة، أم لتجار السوق الذين ينافسونها تاريخياً بأسعارهم المشجعة؟

أحد المزارعين صرخ غاضباً وبلهجته الريفية المحببة: «وك يا خني الله وكيك الحقّ علينا اللي سمعنا أكاذيب المسؤولين في

بعد أشهر من الكد والتعب والقلق والترقب لنجاح موسمهم السنوي، قام مزارعو التبغ والتبناك بتسليم محصولهم إلى مؤسسة «الريجي» في اللاذقية مبتهجين. لا سيما وأن الوعود كانت فياضة من قبل المسؤولين، بأنهم سيظفرون بمبالغ مجزية هذا العام بعد تحسين سعر الشراء.

■ مراسل قاسيون

إلا أن المعنيين بالأمر استلموا المحاصيل من المزارعين دون أن يسدّدوا لأصحابها استحقاقاتهم؛ تارةً بذريعة أن البنوك تفتقر حالياً إلى المبالغ الكافية من الليرة السورية؛ وتارةً أخرى أن الريجي لم تستوف ديونها من بعض الوزارات، وبالتالي فهي غير قادرة على تسديد التزاماتها تجاه المزارعين؛ وغير ذلك من حجج وذرائع لا دخل للمزارع ولا شأن له حتى بمناقشتها..

من الجدير ذكره، أن هذه الحالة

لبنان في عين «العاصفة الإقليمية»



مالي محتمل، قد يشابه ما ذهبت إليه السعودية في تعاطيها مع قطر، بموازرة الإمارات والبحرين، ففي حال اتخاذ إجراءات التضييق السعودية، ستتأثر صادرات لبنان الصناعية إلى الخليج والتي تقدر بـ 60% من حجم الإنتاج الصناعي الكلي، والصادرات الزراعية البالغة 85% من حجم الإنتاج الزراعي، و 43% من تحويلات اللبنانيين في الخارج التي تتعدى 7 مليارات دولار سنوياً.

هذه الإجراءات المتوقعة، من شأنها تعزيز حالة الاضطراب الداخلي في لبنان، وإحداث انهيارات مالية واقتصادية، قد يتم تحميل مسؤوليتها إلى «حزب الله» بهدف زيادة الضغط على إيران، وتستمد تأثيراتها إلى أبعد من ذلك، لتعطل عملية «إعادة الإعمار» في سورية، باعتبار أن لبنان هو النافذة الوحيدة الآن، الأمر الذي تسعى إليه، على ما يبدو، القوى كلها التي تدرك خروجها من سورية خلال المرحلة القادمة، دون أية امتيازات، وتحديدًا في مشاريع إعادة الإعمار، وهي: دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة بشكل أساس، حتى أن توقفت استقالة الحريري، يعني ضمناً توقف البحث الحكومي في ملف موازنة العام 2018، والتي كان من المفترض أن تأخذ بعين الاعتبار تجهيز البنية التحتية والمصرفية، للمساهمة في عملية إعادة إعمار سورية.

في الخطاب، واعتبرت في مضامين مواقفها السياسية، وبدرجات متفاوتة: أن بيان استقالة الحريري من الرياض، شكلاً ومضموناً لا يعبر عن إرادة ذاتية لرئيس تيار المستقبل، وأنه ضحية التغيرات العاصفة في السعودية، وهو ما تعزز بالأخبار الواردة عن وضعه تحت الإقامة الجبرية، واتهامه سعودياً بالفساد.. الخ.

من جهة أخرى، تأتي هذه الأزمة السياسية في مرحلة يشهد فيها الشارع اللبناني تغيرات موضوعية في علاقته مع القوى السياسية اللبنانية التقليدية، نتيجة التجربة المريرة التي أوصلته اليوم إلى حالة غير مسبقة من الإفكار والتهميش، والنقمة على منظومة التحاوص الطائفي بأكملها، هذا العامل الاجتماعي يؤخذ بعين الاعتبار في تداعيات الأزمة الحالية، وبحذر شديد، لأن الظواهر الاجتماعية القاسية نفسها في لبنان كانت موجودة في سورية والعراق قبل دخولهما في دوامة الفوضى الحالية.

بوابة الاختراق من لبنان

باستبعاد مرحلي لخيار انتقال الفوضى من الجوار اللبناني إلى الداخل، وفق المنطق الأمريكي، تمثلت خيارات أخرى خطيرة بدأت بالظهور تزامناً مع حادثة الاستقالة المذكورة، والحديث هنا يدور عن «فراغ دستوري» مستمر، ومعزّز بتضييق

تلك التوافقات الحكومية، وإن كانت هشة وضيقة التأثير، لكنها ضمن ظروف المنطقة كانت بمثابة إنجاز أساسه تحييد الداخل اللبناني نسبياً، عن الاندماج الكلي في معارك يمكن وصفها بمعارك كسر العظم دولياً في سورية والعراق، وفي حال غيابها، سينتج وضع متوتر ومنفلت سياسياً إلى أبعد حد ممكن، يسمح في مرحلة معينة بنقل الصراع السياسي إلى الشارع - وهو ما سمعناه همساً في بعض وسائل الإعلام إبان استقالة الحريري - حيث لا يضمن أي طرف سياسي لبناني النتائج المتوقعة لهذا الخيار، خاضع لعمليات الفعل ورد الفعل المتبادلة، والتي قد تخرج عن سيطرة البنية السياسية اللبنانية بأكملها، وتصبح عرضة للاستثمار في مجمل المعركة القائمة إقليمياً.

حدود الاشتباك الداخلي

إن محاولات إحراق لبنان داخلياً، ليست بالجديدة، وهي مفهومة ضمن منطق السياسات الأمريكية في المنطقة، لكن بعيداً عن الإرادات الأمريكية، وبالعودة إلى حادثة استقالة الحريري، يمكن تقييم التأثير السعودي، وهوامش الحركة في الداخل اللبناني، بناءً على وزن السعودية الإقليمية. بمعنى آخر فإن وزن القوى المحسوبة على السعودية في داخل لبنان، ومنها تيار «المستقبل»، لم تستطع في المرحلة الماضية منع وصول ميشال عون إلى رئاسة الجمهورية، ورخصت السعودية إلى خيار التهدة الموصوف باستلام الحريري لرئاسة الحكومة في المرحلة الماضية.

وبالتالي، فإن حدود التأثير الممكنة أمريكياً - سعودياً، تقلل من احتمالات انجرار لبنان إلى صراع داخلي كبير، وربما تطالعنا ردود الفعل الأولية على الاستقالة داخل لبنان، بقليل من الإشارات التي تعزّز فرضية يمكن الاصطلاح عليها، بحالة «الانضباط في الفوضى السياسية»، فمعظم القوى السياسية رفضت التصعيد

تعتبر استقالة رئيس الحكومة اللبنانية سعد الحريري، ثالث أكبر حدث في المنطقة، في غضون عدة أيام، بعد حدثين كبيرين سبّاه، يتمثلان: بقرب نهاية «داعش» في سورية والعراق، والتغيرات السياسية الكبرى التي تعصف في المملكة العربية السعودية، وفيما يلي دعوة للتفكير بظروف استقالة الحريري، من بوابة التغيرات الإقليمية السريعة أولاً، والوضع اللبناني الداخلي ثانياً...

■ فادي خضر

يمكن بالتوصيف الأولي، تشبيه الاستقالة بالهزة الارتدادية، أي الهزة التي تقع في محيط بؤرة اهتزاز أكبر منها، والمعبر عنها بالوضع السياسي المستجّد في السعودية، قبل ساعات على استقالة الحريري من الرياض، لكن هذا كله ضمن حسابات أمريكية - سعودية منظمة الأهداف في المراحل اللاحقة...

تنسيق أمريكي - سعودي

تزكية محمد بن سلمان أمريكياً لولاية العهد، حملت معها أدواراً محددة للسعودية، على رأسها: مجابهة الوزن الإيراني في المنطقة، ومحاولة تعديل موازين القوى قدر الإمكان، وهنا تبدو لبنان حلقة ضعيفة، وسهلة الاختراق بالمعنى السياسي، من بوابة تيار «المستقبل»، الذي اختار الوصاية السعودية المطلقة على قراره السياسي، والنتيجة كانت استقالة الحريري بظهور إعلامي، لا يرتضيه حلفاؤه حتى خصومه السياسيون داخلياً.

وهنا يمكن قراءة الأهداف الأمريكية - السعودية ضمن حدود متفاوتة، أهمها التصعيد مع إيران بالتكامل مع ما يجري العمل عليه اليوم في اليمن والعراق، بالإضافة إلى إحداث صدام سياسي داخلي في لبنان، ينتج عنه عرقلة في اتخاذ أية إجراءات توافقية بين القوى السياسية المختلفة، هذه الإجراءات التي بدأت بالظهور بعد انتخاب الرئيس ميشال عون، واستلام الحريري لرئاسة الحكومة اللبنانية.

مجابهة الوزن الإيراني في المنطقة ومحاولة تعديل موازين القوى قدر الإمكان هو أبرز الأهداف الأمريكية السعودية، مما يجري في لبنان

هذا الاستهداف للاستقرار النسبي، السياسي وبالتالي الاقتصادي - الاجتماعي اللبناني، يبدو ممكناً بالنظر إلى كم الاختراقات الكبير في بنيته السياسية - الطائفية، دون أدنى حمائية ذاتية، وبالتالي، فإن المرحلة المقبلة ستشهد صراعاً إقليمياً يشتد عوده في لبنان، لكن على الأرجح ضمن حدود أدنى من المطلوب أمريكياً، نتيجة محصلة موازين القوى في المنطقة، لكن ما يمكن التنبؤ به في المرحلة القادمة، هو: أن خروج سورية من أزماتها وفق نموذج وطني سيادي بمعنى الكلمة، سيمتد أثره إلى الأجواء الإقليمية بما فيها لبنان، من حيث التغيرات السياسية الكبرى المتألفة مع معايير العالم الجديد، الأمر الذي من شأنه تذليل العقبات أمام لبنان دولة وشعباً.

اليمن بين نيران التحالف وخطر المجاعة!



في تصعيد ملفت، قام التحالف العربي، يوم الاثنين 6 تشرين الثاني، بإغلاق المنافذ اليمنية بعد إطلاق صاروخ بالسبي من اليمن باتجاه العاصمة السعودية، ولا تنفصل هذه الخطوة عن التحركات السعودية الأخيرة في المنطقة، والهادفة إلى رفع درجة التوتر في ملفات عدة، بهدف التأثير في موازين القوى التي نحى لغير مصلحتها ومصلحة الولايات المتحدة الأمريكية من خلفها.

دفع فواتير الغير

استهداف اليمن، ورفع حدة الضغوطات عليها، يأتي بشكله المباشر على خط التصعيد السعودي اتجاه إيران، حيث قال التحالف: إنه سيغلق المنافذ الجوية والبحرية والبحرية إلى اليمن جميعها لـ«وقف تدفق السلاح إلى الحوثيين من إيران»، بالتناغم مع المعلومات الأمريكية التي أعلن عنها مسؤول كبير في القوات الجوية الأمريكية مؤخراً، بأنه من الواضح تزويد إيران لليمن القدرة، التي تمكنها من شن هجمات بالصواريخ الباليستية. إن ثمن هذه الصراعات الإقليمية سيدفعها الشعب اليمني غالياً اليوم، فقد حذر، مارك لوكوك، مسؤول المساعدات الإنسانية في الأمم المتحدة: أنه إذا لم يسمح «التحالف العربي» بقيادة السعودية بوصول المساعدات إلى اليمن، فإنه سوف يتسبب في «أكبر مجاعة يشهدها العالم منذ عقود طويلة ضحاياها بالملايين».

لا يزال الحصار مفروضاً بشكله الكامل إلى اليوم السادس على التوالي، هذا ما أعلنته الأمم المتحدة، مشيرة إلى أن ذلك قد أدى إلى

إغلاق مستشفيات في البلاد بسبب عجزها عن تسديد النفقات المتزايدة على الوقود، وقال، ستيفان دوجاريك، المتحدث الرسمي باسم الأمين العام للأمم المتحدة في مؤتمر صحفي الخميس: «جرت هنالك اتصالات على مختلف المستويات خلال الساعات الـ 72 الأخيرة، بين الأمم المتحدة والسلطات السعودية، من أجل رفع هذا الحصار، ومن الواضح أن جهودنا واتصالاتنا لم تحقق الهدف، لأن الحصار مستمر».

من جهة أخرى شنت طائرات «التحالف العربي» عدة غارات جوية على مناطق مختلفة من العاصمة اليمنية صنعاء، استهدفت

ثلاث منها: كلية الطيران، والدفاع الجوي، واستهدفت الغارة الرابعة قاعة المؤتمرات في شارع الستين في العاصمة.

أزمة سعودية-أمريكية

ما سبق يثير التساؤل عن أسباب التصعيد المحموم السعودي في المنطقة، وإن كان ذلك مقابل ترك شعبه بأكمله يواجه خطر أكبر مجاعة يشهدها العالم خلال عقود! تحاول السعودية، باعتبارها أداة أمريكية في المنطقة، التأثير على موازين القوى، بعد فقدان قدرتها على التأثير في مجريات الأحداث في سورية والعراق، باستخدام ورقتي اليمن

ولبنان، للتأثير بشكل متصاعد على إيران، والتلويح العلني بالحرب، وبالتالي لا يمكن فصل هذا الحدث عن مفاعيل الأزمة الرأسمالية، وخاصة مع إعلان إيران التخلي عن الدولار في المبادلات التجارية، أي: أن ما تحاول الولايات المتحدة فعله اليوم، هو: فتح جبهات جديدة، وتوتير الوضع الإقليمي، مما يسمح لها بكسب بعض الوقت، وتأخير تراجعها الذي سيكون مدوياً، مع خروج الدولار من السوق، لكن السنوات الأخيرة، أثبتت أن الولايات المتحدة أصبحت أضعف من التحكم بمجريات الأحداث، والمضي بمشروع الفوضى قدماً، مع وجود قوى صاعدة بمشروع بديل.

مؤتمر «بون»: هل يحمي المناخ من رأس المال؟

تتجه أنظار العالم نحو مدينة بون الألمانية، حيث تعقد الأمم المتحدة مؤتمراً دولياً لحماية المناخ «كوب 23»، بهدف تنفيذ اتفاق «باريس»، الذي سيوجه الجهود العالمية في مجال حماية المناخ ما بعد عام 2020، المؤتمر الذي بدأت فعالياته يوم الاثنين 6 تشرين الثاني وسيستمر حتى الـ 17 من الشهر الحالي، يشارك فيه ممثلون عن منتي دولة تقريباً، وافتتح الباب أيضاً أمام البلديات والقطاع الصناعي للمساهمة وإبداء الرأي، فهل ينجح المؤتمر في وضع خطوات جديدة اتجاه إصلاح ما أفسدته الرأسمالية في كوكبنا؟

اتفاق باريس والإعاقات الأمريكية

في بون، تتولى فيجي-كاو دولة نامية رئاسة مؤتمر المناخ، الذي سيعمل المشاركون فيه بشكل رئيس على وضع قواعد مفصلة لتنفيذ اتفاق «باريس»، الموقع من قبل 195 دولة عام 2015، الذي ألزم الدول جميعها على السعي لتحقيق الأهداف المناخية الوطنية، للحد من حرارة الأرض إلى أدنى من درجتين، بالإضافة إلى الأهداف المتعلقة بإنهاء حقبة الوقود الأحفوري، خلال القرن الحادي والعشرين، والتحول نحو الطاقات النظيفة والمتجددة، مثل: الرياح والطاقة الشمسية.

المؤتمر إذاً: يتمحور بشكل أساسي حول الاتفاق، الذي يحمل هوامش تفاؤل ضئيلة، للقيام بالمهام المطلوبة أمام مستوى التحدي الهائل بحماية المناخ، فبعد مرور عامين على توقيعه، ما تزال النتائج دون المستويات المتوقعة، في ظل تحليلات تقول: أنه غير كافٍ للحد من ظاهرة الاحتباس الحراري.

من جهة أخرى، فإن هذه المحاولات الدولية في تحسين المناخ والعمل على

تخفيض درجات حرارة الأرض، تواجه إعاقات أمريكية، تجلت وضوحاً في إعلان الرئيس، دونالد ترامب، مؤخراً، انسحاب من اتفاقية «باريس»، مع العلم أن الولايات المتحدة الأمريكية هي أكبر المساهمين في انبعاث الغازات المسببة للاحتباس الحراري، حيث إن نصيب الفرد الأمريكي من انبعاث تلك الغازات هو من الأعلى في العالم، بمعدل 17.67 طنناً سنوياً، حسب وكالة الطاقة الدولية. أي: إن انسحاب أكبر ملوئي المناخ من الاتفاق والتوصل من التزاماته، يعني: أن العمل بالإطار نفسه سيجعل من هوامش التغيير ضئيلة. ومن الجدير بالذكر انضمام سورية إلى هذا الاتفاق خلال هذا المؤتمر.

تحديد المسؤوليات

في هذا السياق، قال قوه هاي بو، وهو مفاوض صيني من وزارة الشؤون الخارجية الصينية: إن الخبر السار يكمن في أن فهماً مشتركاً قد تحقق، ويتمثل في أن هنالك تغييراً حاصلاً في المناخ، وبشكل تهديد لا تستطيع دولة حله بمفردها. وفي خطوة

عملية، تقدم الوفد الصيني بخمسة مقترحات خلال المؤتمر، استندت بشكل أساسي إلى مبدأ «مسؤوليات مشتركة ولكن متفاوتة» وأبرزت نهجاً شاملاً للتخفيف والتكيف والتمويل وبناء القدرة. فنجاح الجهود الدولية في مكافحة التغير المناخي اليوم وحماية الكوكب، تحتاج أن



يتحمل مسؤولياته الكبرى هؤلاء المتسببون بشكل مباشر به، من حيث التمويل والتنفيذ، أي: دول المركز الرأسمالي وشركاته بشكل أساسي، الساعون إلى الربح الأقصى على حساب الطبيعة والبشر، وإلا فإن أية خطوات لا تقوم على ذلك ستبقى في الإطار الشكلي.

الصورة عالمياً

روسيا والصين على طريق «الحرير»



• قال الرئيس

الصيني، شي

جين بينغ،

الخميس

الماضي:

إنه ونظيره

الأمريكي ترامب،

كررا التعهد بنزع

السلح النووي في شبه الجزيرة الكورية،

وحل القضية النووية من خلال الحوار

والمفاوضات.

• أعلنت وزارة

الخزانة

الأمريكية، عن

توسيع قائمة

العقوبات

ضد فنزويلا،

لتشمل 9

أشخاص، بينهم

مسؤولين كبار، الأمر الذي أدانته وزير

الخارجية الفنزويلي، واصفاً إياه بالعدوان

المنظم على بلاده.

• أظهرت

دراسة

أمريكية

حديثاً صدرت

مؤخراً: أن نفقات

الولايات المتحدة على

حروبها في العراق وسورية وأفغانستان

وباكستان منذ 2001، ستصل إلى 5.6

تريليون دولار، بحلول 30/ أيلول 2018.

• دعت وزيرة

خارجية الاتحاد

الأوروبي،

فيدريكا

موغيريني،

في واشنطن،

الكونغرس

الأمريكي إلى احترام

الاتفاق النووي مع إيران، بعدما رفض

الرئيس ترامب الإقرار بالتزام طهران

بالاتفاق.

• قال رئيس مجلس

الدولة الصيني،

لي كه تشيانغ:

إن بكين ترغب

في الانضمام إلى

برلين في تعزيز

التعاون، ونقله

إلى مستوى أعلى، خلال

مكالمة هاتفية مع المستشارة الألمانية ميركل.

• ذكر تقرير للأمم

المتحدة:

أن جماعة

متشدة

موالية

لتنظيم

«داعش» زادت

عدد أتباعها في

شمال الصومال من بضع عشرات العام

الماضي إلى 200 مسلح هذا العام.

منذ ما يقارب سبع سنوات تقريباً، بدأ ظهور التحالف السياسي الروسي_ الصيني، بشكله الجلي والعلني، من خلال إنشاء مجموعة «البريكس»، المتينة نسبياً بالنظر إلى حال غيرها من التحالفات التقليدية، التي خدمت مرحلة الهيمنة الغربية في العقود الأخيرة من القرن الماضي، ومنها يظهر التنسيق ضمن «منظمة شنغهاي»، للتعاون الأمني، والعلاقات الثنائية المتطورة بين البلدين، بتسارع متزايد...

■ إعداد: وائل سعد

حظوظاً من الحلول التوافقية على المستوى الدولي، وكذلك الأمر في سورية أو اليمن، أو فنزويلا... الخ هذا الوضع السياسي المدعوم أيضاً بمستوى عال من الجدية والنجاحة في مكافحة الإرهاب والتطرف، كما هو الحال في سورية مثلاً، مهد الطريق لمرحلة جديدة من العلاقات الاقتصادية الواسعة في العالم، بمخاوف أقل من العنصر الأمريكية التي لطالما هددت بأي انحراف عن العلاقات المرسومة غريباً، ويظهر ذلك بدايةً في التطور السريع للعلاقات الاقتصادية الروسية_ الصينية، وما تلاها من علاقات دولية في إطار مشروع «طريق الحرير الجديد» وغيرها من المشاريع...

حول تسريع عجلة التنمية؟

ارتفعت قيمة المبادلات التجارية بين روسيا والصين بمقدار الثلث مقارنةً بالعام الماضي، بحيث تجاوزت ما يقارب 90 مليار دولار، وقد تصل إلى 100 مليار دولار بحلول نهاية العام. وتم إعلان هذا البيان في المنتدى الدولي «روسيا والصين: تحديات وآفاق التكامل الدولي»، الذي يعقد في موسكو، يقول، فيتالي مونكفيتش، رئيس الاتحاد الآسيوي الروسي للصناعيين ورجال الأعمال: «هناك ردود أفعال صينية جيدة، وهذا

يمكن اعتبار الدخول الروسي_ الصيني المتناسق على خط الأزمات في الملفات كلها العالقة دولياً في السنوات الأخيرة، إعلاناً سياسياً في وجه الغرب، مضمونه: أن الخارطة العالمية بالطريقة المدارة أمريكياً لم تعد قابلة للاستمرار بذلك الشكل، وأن دولاً صاعدة من شأنها إيجاد توازن مستقر لمنظومة العلاقات الدولية، سياسياً واقتصادياً وأمنياً...

التمهيد لـ «طريق الحرير»

هذا الدور الروسي_ الصيني، نجح إلى حد بعيد في رسم الخطوط السياسية العامة للعالم الجديد، رغم الأجواء المتوترة في أوكرانيا وشبه الجزيرة الكورية، وشرق المتوسط، وأمريكا اللاتينية، حيث إن هذه البؤر المتوترة تم تطويقها ووضع سقوفها وفق التوازنات الدولية المستجدة، وعدا ذلك فالخيارات الغربية كلها للعناضي مع هذه الأزمات، قد تردت سلباً ليس على المصالح الغربية فقط، بل داخل دولهم أيضاً، والأزمة الكورية خير مثال على استبعاد الخيار العسكري ضد كوريا الديمقراطية، بالشكل المرغوب أمريكياً، مع الإشارة إلى أن القرارات المتهورة تبقى قائمة بطبيعة الحال، لكنها أقل

والدليل هو: مجموعة العقوبات المناهضة لروسيا، التي يعتبرها العديد من الخبراء استعداداً لتجميد الأملاك الروسية المستثمرة في سندات الحكومة الأمريكية. في هذا السياق يقول، ميخائيل ريميزوف، رئيس «معهد الاستراتيجية الوطنية»: «إن تجميد الأملاك هو إجراء استثنائي من أجل تبرير تطبيق تدابير استثنائية، فمن الضروري رفع درجة المعلومات والهيستيريا إلى حد كبير جداً، ونحن نرى أن هذا الحد أخذ بالارتفاع. وبناءً على ذلك فإن ما نراه هو إعداد إعلامي وسياسي لاعتماد تدابير قاسية سببت بالفعل أثراً خانقاً في المجال المالي».

وأضاف خلال المنتدى في موسكو: أنه «من المهم بالنسبة لروسيا والصين أن توحد جهودها لشن حرب مالية على الولايات المتحدة». سيشارك الصينيون أسرار المعجزة الاقتصادية لبلادهم مع الروس، إذا حافظت النخبة المالية والاقتصادية الروسية على زمام أمور الاقتصاد المحلي، مما يسمح بالحفاظ على معدل النمو مرتين أو ثلاث مرات أعلى من المتوسط العالمي لمدة 30 عاماً، ومثلما يقول المثل الصيني: «إن الرغبة تمهد الطريق للشمس في يوم ممطر».

يعني أنه خطوة بخطوة سنصل إلى هدفنا»، وذكر خلال المنتدى، أن الاستثمارات ستأتي بعد القوافل التجارية، وستكون بمعظمها مرتبطة بالمشروع الدولي «طريق الحرير». وانغ ون عميد «معهد الدراسات المالية» بجامعة «الشعب الصينية» يقول في هذا الصدد: «تلعب روسيا أحد الأدوار الرئيسية في وضع استراتيجية لتطوير طريق الحرير، وتلعب العلاقات السياسية والاقتصادية بين البلدين دوراً كبيراً أيضاً، فالروس قريبون منا، ونعتقد أن الخطوط الرئيسة ستعتمد بتطوير العلاقات الروسية الصينية وبناء البنية التحتية».

يعد «طريق الحرير» الحديث، طريقاً لنقل البضائع من الصين إلى أوروبا، ويتوقع أن يصاحب هذا المشروع بناء عدد من مرافق البنية التحتية، التي تعد مستقبلاً بالتنمية في البلدان الواقعة على طول الطريق التجاري، وتتمثل المهمة في العقد القادم: زيادة تدفق الاستثمارات الصينية إلى روسيا بما يصل إلى 30 مليار دولار، تعد هذه المشاريع مثيرة للاهتمام ومفيدة ومهمة للطرفين، وهو ما يسعى إليه رجال الأعمال الصينيون. على النقيض من ذلك، تعمل سياسة الولايات المتحدة بنشاط ضد الاستثمار في الاقتصاد الروسي،

العلاج النفسي كأداة هيمنة...



إن الشعور بعدم الرضى، هو شيء موضوعي في عالم تسوده اللامساواة، لكن الرأسمالية ابتدعت العديد من أدوات الهيمنة، التي من شأنها إعاقة أية محاولة بشرية للمقاومة والتغيير، وتم استخدام علم النفس ومؤسسات الصحة النفسية كجزء من تلك الأدوات، عبر بناء تشكيلة أوسع من الاضطرابات النفسية، ووصم أي سلوك مغاير بالمرض، بهدف إقناعنا نحن البشر: أننا معتلون نفسياً، وأن الحل ذاتي لا جماعي، فعلى الفرد أن يتصفح كتب التحليلات النفسية بحثاً عن الحل والعلاج، بدلاً من النضال السياسي الاجتماعي...

■ بقلم: بروس كوهين
إعداد وتحرير: عروة درويش

علينا أن نشدد قبل الخوض في هذا المقال على ناحيتين.

أولاً: ليس المستهدف هنا المرضى أو المصابين أو الذين يعانون من اعتلالات واضطرابات نفسية، بل المستفيدين والمتاجرين باعتلالاتهم وبصدماتهم وبمعاناتهم. وقد قال، بروس كوهين، في مطلع الكتاب الذي نستند إليه: «أنا أقدر بأن التشكيك في صحة الاعتلال النفسي قد يكون أمراً غير مريح للأشخاص الذين يعانون في الوقت الراهن من التوتر أو الصدمات، دعوني أوضح باختصار هنا: إن هذا الكتاب لا ينكر مثل هذه المعاناة، بل يشكك في خطاب الاعتلال النفسي الذي أنتجته مجموعة من المتهنئين الذين يدعون امتلاك معرفة خيرة بهذه المعاناة، وعليه، فإن النقاش الحالي هو نقد لسلطة المتهنئين، وليس لمعاناة وسلوك الأشخاص الذين تم تصنيفهم، أو صنفوا أنفسهم، بأنهم معتلون نفسياً».

ثانياً: نحن لا نتناول هنا علم النفس العصبي «Neuroscience»، وهو العلم المتفرع عن الطب البيولوجي، الذي يعتمد الدراسة المخبرية للدماغ والجهاز العصبي في أبحاثه، فهذا العلم، رغم تداخله في بعض الأحيان مع مؤسسة العلاج النفسي الهيمينة بسبب قيام الأخيرة بالتطفل عليه ومحاولة التسلق على إنجازاته، لا يعنى عادة بالتقييم السلوكي- الاجتماعي للأفراد، بل بدراسة الحالات التي فيها خلل فيزيائي- عصبي ومحاولة علاجها.

«علم نفس» الهيمنة!

هنالك الكثير من الأدلة لدعم ذلك، نحن نعيش في ظل الرأسمالية، وفي مجتمع من اللامساواة الجوهرية، التي تحددها علاقتنا بوسائل الإنتاج الاقتصادي، إن كل مؤسسة في المجتمع الرأسمالي، سواء أكانت عامة أم خاصة، مؤطرة بالتفاوت ذاته في السلطة.

تقوم الطبقة الرأسمالية بإنشاء وتحديد الفهم السائد لما نحن عليه، ولما هو متوقع منا ولحدود سلوكنا، ثم تعيد توليد نفسها عبر الدولة ومؤسسات المجتمع المدني، مثل: أنظمة التعليم والعدالة والصحة، هذا ضروري لتقدم وبقاء الرأسمالية، لقد تم إدماجنا اجتماعياً عبر الأسرة والمدرسة ووسائل الإعلام الجماهيرية، لكي نقبل التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية، على أنها أمر طبيعي ومفهوم، بوصفها النتيجة الحتمية للمهارات

المتمايزة وللمنافسة داخل السوق، وذلك بدلاً من كونها نتيجة للامتياز الطبقي والاستغلال غالبية السكان.

في السياق هذا، لا يشكل نظام الصحة النفسية والعلاج النفسي استثناءً، فمتمهنوا العلاج النفسي، الذين يقودون المؤسسة بوصفهم الخبراء المطلقين في العقل، بعيدون كل البعد عن أن يكونوا محصنين ضد الحاجة لرأس المال، في الواقع، سنوضح تالياً بأن نظام الصحة النفسية لطالما كان مطوياً بشكل لافت لرغبات الطبقة الحاكمة، وبأنه اكتسب لهذا السبب المزيد من القوة والسلطة والولاية، مع تزايد تطور المجتمع الصناعي.

لقد خدم نظام الصحة النفسية الاحتياجات الاقتصادية والإيديولوجية للمجتمع الرأسمالي، وهذا ما سبب انتشار خطاب العلاج النفسي على مدى العقود الماضية مع نمو النيوليبرالية، وأدى إلى تحقيق الهيمنة التي يملكها حالياً في المجتمع الرأسمالي، يجب أن نفهم «زمنة» العلاج النفسي التي حدثت في منتصف السبعينيات وبنية «الكتيب التحليلي والإحصائي للاضطرابات النفسية III DSM» الصادر عام 1980. وهو كتيب إرشاد يصدر عن الجمعية الأمريكية للطب النفسي، الجسم الأهم على مستوى العالم في هذا المجال، ومنه يستقى تصنيف الاضطرابات النفسية. في إطار السياسة الأوسع لدولة الرفاه المتدهورة والتركيز على النزعة الفردية.

استهداف العمال، النساء، والشباب!

لقد خدم من امتهنوا العلاج النفسي المجتمع الرأسمالي في مجالات محددة من الحياة الخاصة والعامة، واستهدف علم النفس المهيمن الشباب والنساء، وكذلك الحياة في العمل، وصيغ من الاحتجاجات السياسية والاجتماعية، لقد عكست فئات وتصنيفات الاضطرابات النفسية بشكل متزايد معايير وقيم المجتمع النيوليبرالي السائدة، ومن ضمنها تلك التي تتعلق بمجال العمل، مثل: «اضطرابات القلق الاجتماعي»، والتي لا يمكن فهمها إلا بسياق المطالب النيوليبرالية

دعم نظام الصحة النفسية كجزء من البنية الفوقية القاعدة الاقتصادية من خلال تطبيع اوجه اللامساواة الجوهرية في المجتمع الرأسمالي ونزع الصفة السياسية عن الحقائق الوجودية

المتعلقة بـ «الصلاحية للعمل»، وكجزء من السيطرة على العمالة المستقبلية، تبين التحقيقات: أن النمو في مجال الاضطرابات النفسية يستهدف الشباب بشكل خاص، ويتضمن ذلك التحليلات التاريخية- الاجتماعية لأكثر العلل النفسية شيوعاً في مرحلة الطفولة، مثل: «اضطراب نقص الانتباه/ فرط النشاط»، إن اللحظة التي عاصرت وصم الأطفال بالاضطرابات النفسية، مرتبطة بشكل وثيق بظهور متطلبات الرأسمالية المتعلقة بإيجاد عمال مذعنين ومنضبطين وذوي مهارة عالية.

من جهة أخرى، لطالما شكلت المرأة هاجساً مستمراً لمختصي العلاج النفسي منذ بداية ظهور المجتمع الصناعي، ويبدو واضحاً، ابتداءً من «الهستيريا» ووصولاً إلى «اضطراب الشخصية الحدي»، النهج الذي اتبعه مختصو العلاج النفسي لإدراج عواطف الأنثى وتجاربها في علم الأمراض، حيث أدت هذه المقاربات بشكل رئيس وظيفة تدعيم العمالة، والأدوار التقليدية القائمة على الجنس والسلطة البطريركية- الأبوية.

يمكن فهم نظام الصحة النفسية بشكل أدق عند النظر بشكل واسع إلى أحلك اللحظات في تاريخه، ابتداءً من دعمه للعبودية، ومروراً بالدور الرئيس الذي لعبه في جرائم النازيين، ووصولاً إلى مشاركته الحديثة في تعذيب الأسرى ضمن «الحرب على الإرهاب». ليست عمليات التعذيب مجرد أحداث معزولة ومنفصلة أدت إليها عوامل صعبة، بل نتجت عن الدعم الواسع لها من قبل خبراء الصحة النفسية، لقد خدمت ثقافة الخوف، التي انتشرت في المجتمعات الغربية بشكل متزامن مع هجمات أيلول 2011، فرض هيمنة نفسية أكبر، عبر المراقبة الشديدة للمعارضة الاجتماعية والسياسية، والتي وجدت انعكاسها بصور «كتيب الإرشاد» بإصداره الخامس.

النظرية الماركسية والاعتلالات النفسية

يمكن عبر تطبيق المادية التاريخية الماركسية، أن نتبين بأن نظام الصحة النفسية المعاصر،

الاعتلالات النفسية في المجتمع النيوليبرالي

لم يعد المريض النفسي يخضع لأشكال القمع العلنية داخل مؤسسة العلاج النفسي، بل بات خطاب العلاج النفسي يحتوي على أسس أكثر طوعية، وكما لاحظ إنغليبي: «كلما تم

نحن عقلاء في عالم مجنون

عرضة أكثر من غيرهم، ممن طالتهم العولمة النيوليبرالية، لكونهم المتلقين للمؤسسة النفسية الفاشلة التي تستمر كمية «اعتلالاتها النفسية» بالازدياد، وليس ذلك بسبب جائحة صحية، بل هو أحد أشكال تطبيب السيطرة الاجتماعية التي يحرص عليها رأس المال النيوليبرالي، ولهذا وكما قال بورستو: «يجب أن نوقف مؤسسة العلاج النفسي»، ونوقف معها المهن الملحقة بها والتي ارتبطت بمحاولة السيطرة على سلوكنا كجزء من خطابها في العلاج النفسي.

هناك بعض الإجراءات السريعة التي يمكننا أن نقوم بها في سبيل تحدّي هذه المؤسسة، التي لا تقف إلى جانبنا ولا تهتم بنا، وهي، أولاً: علينا أن نتخلص من القوة الإلزامية التي يتمتع بها العلاج النفسي، ويتضمن ذلك سلطة فرض الحبس والعلاج بالصدّات وبالعقاقير، حيث إنّ هذه القوة لم تخدم سوى سطوة إجراءات الرقابة والحفاظ على النظام القائم، وحتى إن كنا لا نزال نؤمن بالعلاج النفسي، فكيف يمكن تخيل وجود التعذيب والحبس في أي نظام رعاية صحية معاصر؟

ثانياً: يجب سحب حق وصف الأدوية من مؤسسة العلاج النفسي، فهم يريدوننا أن نصقّ، عبر وصفهم للأدوية التي لا تنفع، والتي تتربح منها شركات الأدوية لمجرد تسميتها نفسية، بأن لديهم امتياز استخدام صدّات الأنسولين، أو الصدّات بالكهرباء التي يجب أن تكون في متحف الرعب وليس في المستشفيات.

ثالثاً: أن نكون التحالفات مع الناشطين اليساريين، ومع الأكاديميين، الذين يقفون في مواجهة هذه المؤسسة، وذلك بهدف مقارعة الأكاديميين المتواطئين معها، والذين لا ينفكون يعيدون إنتاج الهراء ذاته عن الصحة النفسية، بما يلائم دوماً النخب الحاكمة.

ويبقى أننا بحاجة على المدى الطويل إلى أن نعيد منح الحياة للنظريات الاجتماعية التي تعمل ضمن الأطر النقدية، فنحن سنفسد في واجبنا العام كناقدين وكضيمير للمجتمع إن لم نشجّع الأبحاث على المضي إلى أبعد من الخبرات الأنثوية، وعلى التفكير النقدي الضروري لبناء قاعدة نظرية قادرة على استيعاب مجموعة الأفكار التي تحلّل وتشرح القوى الاجتماعية والاقتصادية، التي تؤثر على المجموعات، لقد ازدهرت مهن العلاج النفسي في العقود الأربعة الماضية بهذا الشكل المهيمن لسبب واحد، وهو لا يتعلق بنجاحها لا بالعلاج ولا بالتشخيص ولا بتحقيق أي تقدّم في الصحة النفسية، لقد ازدهرت لأنها متحالفة مع متطلبات الرأسمالية النيوليبرالية.

■ * تنويه: المادة منشورة بالكامل على موقع قاسيون.



المدافعون عن «الاستجابات المحسّنة»- تقنيات التعذيب التي انفضّح استخدامها علنياً في عهد إدارة بوش- بأن أولئك الذين يستخدمون مثل هذه التقنيات هم من «الخبراء» و«المحترفين» الملتزمين بالأمن الوطني، وعليه فقد ينظر بعض المراقبين إلى كامل برامج الاستجابات، وإلى المشاركين فيها، على أنها برامج إنسانية، تبعاً لإشراف علماء نفس مرخصين لها». تبدو أنّ حالة الهيمنة التي وصل إليها العلاج النفسي في المجتمع النيوليبرالي، سوف تجعل من أي شكل من أشكال تحدي أدوات الدولة الإيديولوجية أمراً عقيماً.

تحدي هيمنة العلاج النفسي

رغم مواجهة الناس الذين يعيشون في البلدان منخفضة الدخل لمستويات مرتفعة من الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية، فإنّ هناك أسباباً وجيهة لكونهم يختبرون اضطرابات نفسية أقل، ويملكون فرصة أكبر في التعافي من ظروفهم على المدى الطويل، مقارنةً بنظرائهم في الدول ذات الدخل العالي. السبب هو: أنّهم إما ليسوا معرضين، أو معرضون بشكل ضعيف، لخبراء الصحة النفسية المدربين غريباً، والجاهزين لتجبير سلوكهم وتحويله للدلالة على إصابتهم باعتلال نفسي، فالقاطنون في الغرب هم

والإيديولوجية». وفي الردّ على الأزمات السياسية والاقتصادية الأخيرة، فقد أصبح الدور الإيديولوجي للعلاج النفسي أكثر أهمية حتى في هذا الصدد. يقول، هيكلنغ، في التعقيب على العلاج النفسي الذي تلى أحداث 11 أيلول: «العلاجات النفسية جميعها هي علاجات مسببة».

يمكننا كمثال، أن نستدلّ من التوصيف المذكور في الكتيّب للأفراد المصابين ب«اضطراب الشخصية المضادة للمجتمع» على الأشخاص «الخطيرين» ومثيري المشاكل للرأسمالية: «قد يقيمون أنفسهم بشكل مضخم ومتعطر، كأن يشعرون بأنّ عملهم أدنى من مستواهم، ويفتقدون للواقعية بخصوص مشاكلهم الحالية ومستقبلهم، ويمكن أن يكونوا متشبهين برأيهم أو واثقين من أنفسهم أو متعطرسين بشكل مفرط، قد يملكون جاذبية وسحراً عفوياً وسطحياً، ويمكنهم أن يكونوا بليغين جداً وفصيحين خطابياً، مثل: أن يستخدموا مصطلحات تقنية أو مصطلحات ليست مألوفة لدى غير المختصين».

إذاً، هؤلاء الأفراد لا يمكن الوثوق بهم، وهم غالباً ما يكسرون القوانين، ومن المرجح أن يكونوا قد سجنوا، وأن حياتهم ستكون أقصر من حياتنا، ونقتبس عن هؤلاء من الكتيّب أيضاً: «يمكن أن يتم صرفهم من الخدمة العسكرية، وقد يفشلون في دعم أنفسهم ذاتياً، وقد يصبحون فقراء بل وحتى مشردين، أو قد يقضون الكثير من سنين حياتهم في السجن. الأفراد المصابون باضطراب الشخصية المضادة للمجتمع هم أكثر عرضة من الناس العاديين ليموتوا بوسائل عنيفة، مثل: الانتحار والحوادث العرضية أو مقتولين».

وبناء عليه، عندما يشكّل الأشخاص المرضى خطراً على المجتمع، فإنّ عمليات القمع والتعذيب والاستجابات العنيفة مسموحة ضدهم، وخاصة بوجود «خبراء». فكما قال، ويلش، عن الانخراط العلني لـ«الجمعية الأمريكية للطب النفسي» في ممارسات التعذيب: «متمسكون بقشور علمية، يدّعي

التخلص من المستشفيات النفسية أكثر، كلما ازداد دور أطباء العلاج النفسي في المستشفيات العامة، لكنّ المريض النفسي لا يزال مسجوناً بشكل فعال داخل الدور الذي يلعبه كمريض نفسي، علاوة عن ذلك، فقد تمّ استيعاب هذا الدور من المريض نفسه ومن الناس المحيطين به، وبات هذا الدور يوجّه تفسيرات الأفراد الذاتية لسلوكهم، سواء كانوا مرضى رسميين أم لا».

ومع تطوّر المشروع النيوليبرالي، بتنا جميعنا متورطين، لكوننا عرضة لخطر معاناة اضطراب نفسي، لكنّ هذا ليس مرتبطاً بأيّة حال بالتطوّر في علم الأمراض الحقيقي، بل هو مجرد توسع في خطاب العلاج النفسي إلى النقطة التي اتخذ فيها وضعية الهيمنة، وكما لاحظ، ديفيس، فالأمر أكثر من مجرد مصادفة: «لقد نما التشابك بين تعظيم المجال النفسي وبين تعظيم الربح، ليصبح أكثر وضوحاً في الحقبة النيوليبرالية».

تتطلب النيوليبرالية من الناس المتنافسين والطيعين أن يركزوا على تصحيح وتحسين عواطفهم وسلوكهم وقدراتهم الاجتماعية، وتمّ تدعيم هذا بتوسيع امتحان العلاج النفسي، لقد نزع علم نفس الهيمنة «التسييس»، عن اللامساواة الجوهرية للرأسمالية، وذلك أثناء نشره للقيم النيوليبرالية، من خلال تصنيفاته وفلسفاته بشأن «العلاج»، وقد سمح التذرّع بالسلطة العلمية على العقل لمهنتي العلاج النفسي، بفرض قيم الطبقة الحاكمة ومعاييرها، بوصفها افتراضات توافقية، ومن مسلمات السلوك البشري.

تحويل آية مقاومة ومعارضة إلى مرض!

زادت مهن العلاج النفسي من رأس مالها المهني وسطوتها، عبر تعزيز الخطاب العلاجي النفسي، الذي يخدم حبس وتعذيب وقتل المعارضة السياسية والمجموعات «المنحرفة»، تحت شعارات التقدم الطبي والتصرّف وفقاً لمصلحة المريض العليا. يوضّح المعالج النفسي، فريدريك هيكلينغ، هذا النقاش: «تستخدم المجتمعات العلاج النفسي بغية الحفاظ على الاستقامة الثقافية

اللحظة التي عاصرت
وصم الأطفال
بالاضطرابات
النفسية مرتبطة
بشكل وثيق بظهور
متطلبات الرأسمالية
المتعلقة بإيجاد
عمال مذهنين
ومنضبطين

أصل العلة في الرأسمالية

لطالما كانت مهنة الطب النفسي مقراًساً للتحكّم الاجتماعي من أجل ضبط الطبقات داخل المجتمع الصناعي، إلّا أنّ دورها الإيديولوجي لم يكن أبداً مهماً، بقدر ما هو عليه الآن، لقد حدث هذا إلى حدّ أن الأفراد باتوا يشاركون الآن في أعمال المراقبة الذاتية، ويسعون لإيجاد حلول للمشاكل التي سببها الإخفاق الهيكلي للمجتمع النيوليبرالي، عبر تفحص أعراض كتيّب «الاعتلالات النفسية»، لكن هذا لا يعني بأنّ علينا الإذعان لهيمنة المؤسسات النفسية الحالية، وكذلك لا يعني بأنّ نكر الإنجازات كلها التي حققتها العلوم النفسية في ظلّ المجتمع الرأسمالي، بل يعني بأنّ علينا أن نذكر الهيمنة القائمة حالياً ثمّ نتحداها، يتضمن هذا تحدي المدافعين الأكاديميين عن مهنتي الصحة النفسية، وإطلاق الحملات من أجل حظر العنف النفسي والعلاجات الإلزامية، وتشكيل تحالفات مع الباحثين الراديكاليين غير الراضين عن الحال، ومع الناجين من الأمراض النفسية، ومع ناشطي الجناح اليساري.

الشيوعية أو الانقراض، الاحتباس الحراري «1»



«العلم واضح لا يساوم: المجال الحيوي لكوكب الأرض يقترب من نقطة انقلابية في الاحتباس الحراري، نقطة اللاعودة التي إن تم تخطيها ستقل كوكبنا إلى حقبة جيولوجية جديدة غير صالحة للحياة البشرية. الموعد الدقيق لحصول ذلك غير محدد بدقة، ولكن إذا لم يحدث تغيير جذري عاجل في اتجاه النشاطات البشرية، فإن المؤكد: أن الكارثة ستقع بعد أقل من عشر سنوات! فكيف نستطيع أن نوقفها؟»

■ إعداد: د. اسامة دليقان

بهذا التحذير افتتحت الباحثة الأسترالية ديليس ويستون أطروحتها بعنوان «الاقتصاد السياسي للدفينة الكوكبية» (The Political Economy of Global Warming)، المؤرخة في شباط 2012، والتي نالت عليها شهادة الدكتوراه من كلية العلوم الإنسانية في جامعة كورنيل في استراليا. بعد عشرة أشهر وجدت الدكتورة ويستون (63 عام) مع زوجها غيفين موني (69 عام) البروفيسور في «اقتصاديات الصحة» مقتولين في منزلها بجزيرة تاسمانيا الأسترالية. إن النقطة الانقلابية التي أشارت إليها الراحلة ويستون، لا تعني فناء البشرية المباشر عام 2022 بل تعني: أننا إذا لم نعالج المشكلة جذرياً قبل تلك النقطة فإن هذه الظاهرة ذات المنشأ البشري سوف تكتسب عزمًا يجعلها تخرج من أيدينا وتدخل في حلقة معبية، بحيث تستمر وتتصاعد بشكل مستقل عن أية تأثيرات بشرية، أي: سيكون الأوان قد فات لتدخلنا لإيقافها، وسنكون أصدرنا حكم الإعدام على نوعنا البشري، منتظرين أن ينفذ القدر في أية لحظة.

المشكلة وحجمها

يقصد بالاحتباس الحراري «أو الدفينة الكوكبية» ظاهرة ارتفاع درجة الحرارة الوسطية لجو الأرض وتغير مناخها نتيجة لزيادة تراكيز الغازات الحابسة للحرارة «البيت الزجاجي»، والتي أهمها: ثاني أكسيد الكربون، والميثان، وأكسيد النيتروز. في هذه المادة سأستعمل تعبير «الاحتباس الحراري» بدل «الدفينة» بسبب اعتراض على الوجود النفسي للتلفيف الذي تضفيه كلمة «دفينة» (warming) على هذه المشكلة الخطيرة، مقارنة مع التعبير الأول.

تذكر د. ويستون في أطروحتها تقديراً لارتفاع درجة الحرارة الوسطي منذ بدأت القياسات في أواسط القرن التاسع عشر حتى 2007 «معتمدة بتحفّظ على التقرير الرابع للهيئة الحكومية الدولية لتغير المناخ IPCC» بأنه ارتفاع بمقدار 0.76 درجة مئوية. ووفق أحدث تقرير للهيئة نفسها «التقرير الخامس 2013، أي: بعد موت الباحثة» ارتفع

الرقم إلى 0.85 درجة مئوية، علماً أن بعض نقاد الهيئة يعيبون عليها استخدام طريقة حساب خطية من شأنها أن تقلل الرقم، في حين تشير بعض الحسابات غير الخطية إلى ارتفاع بحوالي 1.15 درجة مئوية خلال الفترة (1880 - 2016). وبالنسبة لانبعاثات غازات الاحتباس، فقد حدد العلماء المجال الأمن لمستوى ثاني أكسيد الكربون في الجو بأنه يجب ألا يتجاوز 350 جزيئاً في المليون. الخطير في الأمر، أن مستوى الحالي في معظم أشهر سنة 2017 لم يقل عموماً عن 400 جزيء/مليون «حسب مرصد Mona Loa المرجعي التخصصي في هاواي، والذي سجل وصول الرقم إلى 407.25 جزيء/مليون في تموز 2017»، والنسبة تزداد سنوياً بمعدل 2 جزيئين بالمليون. حتى باعتماد أقل التقديرات لارتفاع درجة الحرارة أو مستوى غازات الاحتباس، يبقى الخطر قائماً بالوصول الوشيك إلى نقطة الانقلاب، وما ستجلبه معها من تغيرات كارثية منها ارتفاع مستوى البحار وفيضانات كبرى، وعواصف، ومجاعات، وموت وتشريد ملايين البشر، وانقراض أنواع بالجملة.

منهج الحل؟

تتبني الدكتورة ويستون، كما قالت، بشكل صريح «الفهم الماركسي المادي للتاريخ كضرورة حاسمة من أجل فهم الاقتصاد السياسي للدفينة الكوكبية، وذلك لثلاثة أسباب مترابطة: (1) لفهم العلاقة الرابطة بين نقيضين: التراكم الرأسمالي من جهة، وحرمان الأكثرية من الملكية من جهة ثانية. (2) معالجة

الحكومات بتهديد الأزمة البيئية، وربطها صراحةً بالوقود الأحفوري، ولفت الانتباه إلى المنعكسات البيئية السلبية للهوة بين فقر الملايين في «العالم الثالث» مقابل نمط الاستهلاك المفرط في الدول الغنية. ولكنها في المقابل فشلت في الاعتراف بالأسس التاريخية والبنوية للمشكلات البيئية، وبأن اللامساواة والفقر ينشآن من الاقتصاد السياسي العالمي نفسه الذي يولد هذه المشكلات، وبالتالي، فإن أية قرارات أو إجراءات دولية تفصل بينهما محكومٌ عليها بالفشل. عام 1997 انعقدت قمة كيوتو في اليابان، والتي استقبلها لوبي GCC الإمبريالي بحملة شعواء ضد أي اتفاق يقلص من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري. رسمت اتفاقية كيوتو هدفاً، أنه بحلول 2008 - 2012، يجب أن تكون الانبعاثات في الدول الصناعية كلها قد خُفّضت بمقدار 5.2% دون مستوى الانبعاثات الذي كان في العام 1990 وقدم بروتوكول كيوتو آليات يستطيع من خلالها الموقعون الإيفاء بالتزاماتهم في تقليص الانبعاثات، وسنرى كيف أن هذه الآليات جاءت محابية للأغنياء دولاً وشركات، ورغم ذلك كانت الولايات المتحدة الأمريكية من بين الممتنعين عن التوقيع عليها «انبعاثات أمريكا 25% من انبعاثات العالم، وسكانها 4% منه». وشهد العام نفسه تأسيس منظمة التجارة العالمية التي دأبت «مع صندوق النقد والبنك الدوليين» على غزو البلدان بتقاليد السوق الحرة النيوليبرالية، مع تشجيعها، أو حتى إجبارها، على تجاهل الالتزامات تجاه البيئة وحقوق الإنسان.

هذا التناقض بطريقة تحقق العدالة لجميع الشعوب المفكرة. (3) تطوير بنى اقتصادية سياسية جديدة تستطيع تجنّب عيوب الرأسمالية ومعالجة الأسباب العميقة للمشكلات وليس أعراضها فقط.

تاريخ الاستجابة للمشكلة

تعود أولى ردود الأفعال الدولية على مشكلة الدفينة إلى «مؤتمر البيئة البشرية، ستوكهولم 1972»، ثم «المفوضية العالمية للبيئة والتنمية WCED 1983-1985» والتي ركزت في تقريرها على أن يكون «النمو الاقتصادي مستداماً» عن طريق «تكنولوجيات محسنة» تؤدي إلى «تجنب تدمير أو استنفاد الموارد الطبيعية». في عام 1992 عقدت الأمم المتحدة «قمة الأرض» في ريو لتقييم الالتزام بتوصيات WCED. الجدير بالاهتمام: أن القمة شهدت مشاركة مؤثرة للعديد من المؤسسات النافذة، والشركات متعددة القومية، وخاصة شركات الوقود والسيارات، التي خشيت أن تضر توجهات المؤتمرات البيئية بمصالحها، فشكّلت بالتزامن مع القمة «تحالف المناخ الدولي» GCC كمجموعة ضغط نافذة ضمت بشكل رئيس شركات النفط وصناعة السيارات «منها: معهد البترول الأمريكي، شيفرون، كرايزلر، أمكس قبرص للتعدين، إكسون، فورد، جنرال موتورز، شيل للنفط، تكساكو، وغرفة تجارة الولايات المتحدة». ونجح هذا اللوبي في دفع حكومة الولايات المتحدة إلى عدم التوقيع على «ضوابط الانبعاثات الإلزامية». يحسب لقمة ريو أنها شهدت لأول مرة اعتراف

وجدتها

■ د. عرب المصري



الكوارث الطبيعية الناجمة عن التغير المناخي

تشير التقارير إلى أن عدد الكوارث المتصلة بالطقس من عام 2007 إلى عام 2016 زاد بنسبة 46 في المائة، بالمقارنة مع متوسط الفترة 1990-1999. إن آسيا هي القارة الأكثر تضرراً من الكوارث المرتبطة بالطقس، وذلك بسبب حجمها وعدد سكانها. وفي الفترة بين عامي 1990 و2016، سجلت في آسيا 2843 حالة من الكوارث المتصلة بالطقس، مما أثر على 4.8 بليون شخص وتسبب في وفاة أكثر من 500 000 شخص. على الرغم من ارتفاع عدد الكوارث الطبيعية، لم يكن هناك ارتفاع ملحوظ في عدد الوفيات العالمي أو في عدد الأشخاص المتضررين من الكوارث الطبيعية، بالمقارنة مع البيانات 1990-1999، يخلص التقرير. ويمكن أن يشير ذلك إلى أن البلدان بدأت تستثمر في استراتيجيات التكيف لمواجهة الكوارث الطبيعية. ومع ذلك، فإن عدم التطابق يمكن أن يعكس أيضاً عدم وجود بيانات عن الوفيات الناجمة عن الكوارث المتصلة بالمناخ في العالم النامي.

أما بالنسبة للخسائر في قوة العمل العالمية، فهناك مجموعة أخرى من المؤشرات التي تنظر في الآثار الناجمة عن تغير المناخ البشري. وهذه الآثار ترتبط ارتباطاً جوهرياً بالمجتمع البشري، ولكنها غالباً ما تتفاقم بسبب تغير المناخ.

لقد أثر تغير المناخ على إنتاجية القوى العاملة العالمية، ولا سيما في الأجزاء الأقل نمواً من الناحية الاقتصادية في العالم. وخاصة الإنتاجية العالمية في قدرة القوى العاملة الريفيه - الذي يعرف بأنه أولئك الذين يعملون في العمل اليدوي، في الهواء الطلق في المناطق الريفيه، ولكن باستثناء العمال الزراعيين - قد انخفض بنسبة 5.3% في الفترة من 2000 إلى 2016.

في عام 2016، جعل هذا الانخفاض في الإنتاجية على نحو فعال أكثر من 920,000 شخص على مستوى العالم خارج قوة العمل، منهم 418,000 من هؤلاء العمال من الهند. وهي إحدى الطرق التي تؤدي إلى ارتفاع درجات الحرارة تهدد القدرة على العمل، وهي جعل العمل اليدوي أكثر صعوبة من الناحية المادية.

كما تظهر آثار تغير المناخ على صحة الإنسان الناجمة عن العوامل البيئية، ولكن يمكن أن تتفاقم بسبب تغير المناخ. ومن بين هذه الآثار انتشار الأمراض المعدية في أنحاء العالم جميعها. ويمكن أن تؤدي درجات الحرارة المرتفعة إلى زيادة انتشار الأمراض المعدية، عن طريق السماح للافات بقر أجزاء جديدة من العالم، فضلاً عن تهيئة ظروف مثالية للتكاثر وتكاثر الفيروس.

أوراق أكتوبر تنبض بالحياة



■ آلان داود

ما الفائدة من العودة إلى الدفاتر الثقافية القديمة ونبش الأوراق الصفراء للماضي؟ البعض يعود للتغني بالأجداد، فاقداً بوصلة مهام اليوم، والبعض الآخر يعود إليها في محاولة نسف التاريخ الموضوعي للبشرية!

هكذا تعامل «مثقفو النخبة» مع الذكرى المئوية لثورة أكتوبر الاشتراكية العظمى 1917 بغض النظر عن الانتماءات الشككية الحالية لهؤلاء، فهم ينتمون إلى تيارين يسودان الثقافة العالمية منذ ثلاثة عقود.

كذلك الحال مع تاريخ الحركة الثقافية السورية، التي تسلسل إليها ممثلو التيارين السابقين، وبغض النظر عن الأسماء التي تطلق عليهما، يمكن اعتبارهما ممثلي ثقافة عصر الهبوط السياسي والانحطاط الفكري.

لذلك نستطيع ملاحظة نوعين من الثقافة في سورية خلال القرن العشرين، نوع لعب ممثلوه دوراً مهماً في حياة البلاد متزامناً مع النهوض الوطني حتى نهاية الخمسينات، واستمر عبر بعض ممثليه حتى التسعينات. امتاز هذا الخط بالكتابة عن حياة الناس والأمهم.

النوع الثاني: بدأ بالظهور نهاية الخمسينات، وأصبح سائداً اليوم فيما عرف ممثلوه باسم «مثقفي النخبة»

القرن العشرين، كذلك تستند إلى التراث الثقافي والإنجازات الكبرى للبشرية في القرن الماضي، وتستلهم مرحلة الصعود الثقافي الجديدة تجربة الماضي، وتمضي بخطى واثقة نحو تجربة جديدة متطابقة مع حركة الواقع الموضوعي، وبعيداً عن مثقفي النخبة والأغنية الليبرالية، وشعراء الفردانية وكتاب العولمة الأمريكية. الواقع يقول: لا يمكن منع فكرة حان وقتها.

الثقافي، وكذلك تركت المرحلتان التأثير الإيجابي للأولى والسلبية للثانية. إن إرث مرحلة الهبوط يموت اليوم في هذه المرحلة من القرن الواحد والعشرين، وفي الوقت نفسه، تتبلور مرحلة صعود جديد تستعد لترك تأثيرها في الحياة الثقافية السورية. تستند المرحلة الجديدة إلى تجربة الحركة الثقافية السورية، التي ارتبطت بمصالح الناس وحياتهم اليومية بداية

المنفصلين عن الناس، وبالتالي المنفصلين عن حركة الواقع. ارتبط هذا النوع مع الهبوط العالمي والداخلي سياسياً واقتصادياً وبالتالي ارتبط بالهبوط في الحركة الثقافية العالمية والسورية أيضاً.

إذ، هما مرحلتان مضتا مقسمتين الخط الزمني للحركة الثقافية السورية في القرن العشرين إلى قسمين. تركت مرحلتا الصعود والهبوط إرثهما

أخبار ثقافية

كانوا وكنا



نشرت صحيفة الأيام في الصفحة السادسة من عددها الصادر بتاريخ 9 تشرين الثاني 1962 تفاصيل مهرجان القصة السورية، الذي أقيم في المركز الثقافي في مدينة حمص بتاريخ 26 تشرين الأول، بحضور أكثر من 2000 شخص، وهو المهرجان الأول من نوعه في المدينة حسب تعبير الصحيفة، منها كلمة افتتاح المهرجان التي ألقاها مدير المركز الثقافي الأستاذ عبد المعين الملوح «الشيوعي المزمّن» تحدث فيها عن دور القصة السورية في الأدب وتطوره. كما نشرت جريدة الأيام أسماء الفائزين وعلقت قائلة: «القصة السورية استطاعت أن تصور العواطف الإنسانية على حقيقتها».



الحياة المسرحية في عددها ل 100

صدر العدد المئة من مجلة الحياة المسرحية الفصلية، الصادرة عن مديرية المسارح والموسيقا، مسيرة المجلة عبر أربعين عاماً، وما تضمنها من حوارات واستطلاعات ودراسات وبحوث حول النشاط المسرحي وأهم المسرحيين داخل سورية وخارجها، أصبحت هذه المجلة التي أسسها الراحل سعد الله ونوس، مرآة تعكس نشاطات وإبداعات وطموحات شخصيات استولى عليها حب العمل في المسرح. صدر العدد الأول من مجلة الحياة المسرحية عام 1977، ومر عبر تاريخها كبار المسرحيين في سورية والعالم.



معرض «طاقة الحلم» في مئونة أكتوبر

افتتح في المتحف التاريخي في موسكو معرض كبير بعنوان «طاقة الحلم»، بمناسبة حلول الذكرى المئوية لثورة أكتوبر 1917. تضمن المعرض 700 معروضة مختلفة لثقافة عصر ثورة أكتوبر لاستخلاص العبر من الماضي والمضي نحو المستقبل، وقال وزير الثقافة فلاديمير ميدينسكي: إن الثورة الروسية لم تفرج عن طاقة ثقافية هائلة في روسيا فحسب، بل وفي العالم أجمع، وكشفت عن مستوى جديد نوعياً في الثقافة العالمية. واختتم المعرض سلسلة من المعارض التاريخية التي أقيمت في مختلف المدن الروسية.

للانتساب لحزب الإرادة الشعبية بجميع المحافظات.. نرجو الإتصال على الأرقام التالية:

0999212404	حمدالله ابراهيم	الحسكة	0999725141	صلاح معنا	طرطوس	0944484795	محمد عادل اللحام	دمشق وريفها	الهاتف	الاسم	المحافظة
0933796639	جمال عبدو	حلب	0933763888	أنور أبوحماسة	حملة	0933145891	محمد زهري زهرة	حمص	0968844820	خالد الشرع	درعا
0945817112	محمد فياض	الرقه	0932801133	زهير المشعان	دير الزور	0988386581	صلاح طراف	اللاذقية	0952769397	هاني خيزران	السويداء

«تم إغلاق تحرير هذا العدد يوم الجمعة 10 / 11 / 2017» «قاسيون» أصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 18 / 12 / 2003

قاسيون ناطقة باسم حزب الإرادة الشعبية بقرار المؤتمر التاسع الاستثنائي في 03 / 12 / 2011

العلاج بالصدمة



تقول نعومي كلاين مؤلفة كتاب «عقيدة الصدمة»: إنه بعد ثلاثين سنة من استعمال صيغ الصدمة التي طبقت في تشيلي، عادت إلى الظهور من جديد، بعنف أشد بكثير، في العراق. فأولاً: جاءت الحرب، التي كان الهدف منها على حد قول مؤلفي مبدأ «الصدمة والرعب» العسكري، هو: «السيطرة على إرادة الخصم، وأحاسيسه وإدراكه وجعل الخصم عاجزاً بالمعنى الحرفي عن الفعل أو الرد».

■ سلمى السعيد

وبعد ذلك، جاء علاج الصدمة الاقتصادية الجذري، الذي فرض، بينما كانت البلاد لا تزال تحت لهب النيران، من قبل المبعوث الأمريكي بول بريمر وذلك بالخصخصة الشاملة، والتجارة الحرة بصورة كاملة، وخفض الضرائب بنسبة 15% وخفض حجم الحكومة على نحو دراماتيكي. وتمضي المؤلفة قائلة: أنها بدأت إجراء أبحاثها على اعتماد السوق الحرة على قوة الصدمة، قبل أربع سنوات خلال الأيام الأولى من احتلال العراق، وبعد قيامها بالتغطية الصحافية من بغداد لمحاولات واشنطن الفاشلة أن تنتقل بعد الصدمة والرعب إلى العلاج بالصدمة، سافرت المؤلفة إلى سريلانكا، بعد شهور عدة من وقوع كارثة تسونامي المدمرة، وشهدت نسخة أخرى من المناورة

ذاتها كما تقول: حيث تقاطر المستثمرون الأجانب والمقرضون الدوليون على استغلال جو الذعر وتسليم الخط الساحلي الرائع برمته إلى المقاولين الذين سارعوا إلى بناء المنتجعات الضخمة، ومنعوا مئات الألوف من السكان الذين يعيشون على الصيد من إعادة بناء قراهم قريباً من الماء، وتنقل المؤلفة ما أعلنته الحكومة الأندونيسية في ذلك الوقت إذ قال ناطق باسمها: «في انعطاف قاسٍ للقدر، قدمت الطبيعة لسريلانكا فرصة فريدة، فمن رحم هذه المأساة العظيمة سيولد موقع سياحي ذو مرتبة عالية»، ففي الوقت الذي ضرب فيه إعصار كاترينا مدينة نيو أورلينز، وبدأت جوقة السياسة الجمهوريين، وبيوت الخبرة، والعاملين على تطوير الأراضي واستغلالها، الحديث عن «الصفحات البيضاء» والفرص المثيرة، كان واضحاً أن هذا هو الأسلوب المفضل الآن لدفع أهداف تكتلات

للتنامي الهائل في قوة ونفوذ تكتلات الشركات الكبرى، كانت تألف رؤية السياسات المحابية لأصحاب الأعمال والمشاريع وهي تفرض من خلال عمليات لي الذراع التي تجري في مؤتمرات منظمة التجارة العالمية، أو الشروط التي تقرر بالقروض من صندوق النقد الدولي، وكانت المطالب الثلاثة، التي تشبه الماركة المسجلة، وهي: الخصخصة، ووقف تدخل الحكومة، وعمليات خفض الحاد للإنفاق الاجتماعي، تميل إلى أن تكون ضد مصلحة المواطنين بصورة متطرفة، ولكن عندما كان يتم توقيع الاتفاقيات، كانت تبقى على الأقل ذريعة الرضى والموافقة المتبادلة بين الحكومات التي تجري التفاوض، إلى جانب الإجماع بين من يفترض أنهم خبراء، أما الآن فإن البرنامج الأيديولوجي ذاته، يتم فرضه بأشد الوسائل القسرية الممكنة وقاحة، أي: عن طريق الاحتلال العسكري الأجنبي بعد القيام بالغزو، أو بعد حدوث كارثة طبيعية مدمرة، على الفور، ويبدو أن 11 أيلول قد وفر لواشنطن الضوء الأخضر لكي تكف عن سؤال الدول عما إذا كانت تريد النسخة الأمريكية من «التجارة الحرة والديمقراطية»، ومحاولة فرضها بقوة الصدمة والرعب العسكرية.

الشركات الكبرى إلى الأمام، وهو: استغلال لحظات الصدمة الجماعية للانخراط في هندسة اجتماعية واقتصادية جذرية. وتستشهد المؤلفة بقول رئيس إحدى الشركات الأمنية في العراق، وهو ضابط سابق في وكالة الاستخبارات المركزية: «بالنسبة إلينا، وفر لنا الخوف والفوضى فرصة ذهبية» وهو يشير بذلك إلى أن الفوضى التي سادت العراق بعد الغزو، ساعدت شركته الأمنية المغمورة والتي تفتقر إلى الخبرة، على اقتناص 100 مليون دولار من الحكومة الأمريكية على هيئة تعاقدات، وتصلح كلماته، كما تقول المؤلفة، أن تكون شعاراً للرأسمالية المعاصرة، فالخوف والفوضى هما المحفزان على كل فقرة جديدة إلى الأمام.

■ قوة الصدمة والرعب العسكرية

تقول المؤلفة أنها عندما بدأت إجراء بحثها هذا على العلاقة بين الأرباح الهائلة والكوارث العظيمة، كانت تشهد تغيراً أساسياً في الطريقة التي يتقدم بها الدافع إلى «تحرير» الأسواق، في أرجاء العالم. فهي بوصفها جزءاً من الحركة المناهضة



حزب الإرادة الشعبية

5000 ل.س للمؤسسات والجهات العامة والخاصة

قيمة الاشتراك السنوي للأفراد

2018 2000

كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

إطلاق حملة الاشتراكات السنوية